القدس

من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية

وليد الخالدي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ــ متفرع من شارع فردان
ص.ب: ٧١٦٤ ــ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ــ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩، فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

القدس

من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية

Al-Quds: min al-‘uhdah al-‘umarīyah ilá Kāmb Dīvīd al-thānīyah
Walīd al-Khālidī

Jerusalem: From the Covenant of ‘Umar ibn al-Khattāb to Camp David II
Walid Khalidi

الطبعة الأولى ــ بيروت
كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١

القدس

من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية

وليد الخالدي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المحتويات

القدس: من العهدة العمرية
إلى قمة كامب ديفيد الثانية*

(١)

لا بد، اليوم ومستقبلاً، لأي تفاوض، أو لأي تقويم لوضع القدس ومصيرها، من أن ينطلق، بعد الآن، من حيث انتهت محادثات كامب ديفيد الأخيرة، وذلك لسببين اثنين: أولاً، لأول مرة منذ أن تبنت واشنطن مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧، الذي تضمن حلاً تفصيلياً لقضية القدس على أساس كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لوصاية دولية، تكشف واشنطن القناع، على مستوى رئيسها، عن تصور تفصيلي، جديد، بديل لما ترتئيه حلاً عادلاً لقضية القدس. ثانياً، لأول مرة منذ احتلالها للقدس الشرقية سنة ١٩٦٧، تخرج إسرائيل، على مستوى رئيس الحكومة، وبحضور الرئيس الأميركي، عن عموميات شعاراتها عن القدس لتكشف القناع عن تصور تفصيلي لما تراه أقصى ما يمكن أن ترتضيه حلاً عادلاً لقضية القدس.

لن أتطرق الآن مباشرة لما جرى في كامب ديفيد، وسأترك الحديث عن ذلك إلى الآخِر، وسأقصر ملاحظاتي على خلفيات ما أعتبره أهم القضايا التي أُثيرت في كامب ديفيد بالنسبة إلى القدس.

(٢)

استحوذت الأماكن المقدسة، وخصوصاً المسيحية منها، على اهتمام حكام القدس طوال العهود الإسلامية السابقة للانتداب البريطاني، منذ أن استلم الخليفة عمر بن الخطاب المدينة من البيزنطيين سنة ٦٣٧ للميلاد.

---

* دراسة أعدها المؤلف بالعربية، واستخدم مقاطع منها في محاضرات ألقاها في كل من فاس (المغرب) وعمّان ودمشق، خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

أرسى عمر بن الخطاب لمن خلفه قواعد التعامل مع المسيحيين في القدس وسائر الأمصار، في عهدته الشهيرة، على أساس "الأمان لأنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، وصلبانهم... فلا تسكن كنائسهم، ولا تهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم."[١]

واقتفى صلاح الدين، والفاتح سليم العثماني أثر عمر في المحافظة على هذه القواعد، حتى أن الأخير عند دخوله القدس سنة ١٥١٦ للميلاد، عرضت عليه وثيقة العهدة، فوضعها على رأسه احتراماً.[٢]

ولم يكن الخلاف في العهود الإسلامية بشأن الأماكن المقدسة في القدس، خلافاً بين السلطة الحاكمة والجوالي المسيحية، ولا كان بين هذه السلطة والجالية اليهودية، بل كان بين الجوالي المسيحية ذاتها، الأورثوذكسية منها واللاتينية. واشتد هذا الخلاف خلال القرن التاسع عشر مع تعاظم التنافس بين الدول الأوروبية الكبرى، بحيث غدا أحد أسباب اندلاع حرب القرم سنة ١٨٥٤.[٣]

وكان دور السلطة الإسلامية الحاكمة طوال تلك القرون دور الحَكَم بين الكنائس المسيحية المتنازعة على حقوقها في الأماكن المقدسة، وأدت السلطة الإسلامية دورها بالإشراف على نظام اصطلح على تسميته الستاتوكو: "الحالة الراهنة". وكان الستاتوكو عبارة عن مجموعة أعراف، وتقاليد، وحقوق، تراكمت برضا واعتراف الكنائس المحلية والدول الأوروبية الراعية، أدارتها السلطة الإسلامية لضبط الخلاف بشأن الأماكن المقدسة المسيحية.

أمّا بالنسبة إلى اليهود، فلم يكن هناك خلاف تاريخي قبل الانتداب البريطاني بينهم وبين السلطة الإسلامية في شأن الأماكن اليهودية المقدسة، أو في شأن وجودهم في القدس أصلاً. فالذي طردهم من القدس هو الرومان، ثم البيزنطيون، وقد حوّل البيزنطيون موقع هيكل سليمان المعتقد إلى مزبلة لقاذوراتهم.[٤] والذي أعاد اليهود إلى القدس هو الفتح العمري،[٥] والذي ذبح اليهود (والمسلمين) في القدس حتى وصلت الدماء ركب الخيل هو الصليبيون الإفرنج،[٦] والذي أعاد اليهود ثانية إلى القدس هو صلاح الدين،[٧] والذي رعاهم طوال العهود التالية وأذن لهم في زيارة حائط البراق الذي يعتبرونه حائط المبكى هو الإسلام.

ويشكل حائط المبكى، في أسفله، جزءاً من الحائط الغربي المحيط بالحرم الشريف، ويعتبر اليهود هذا الجزء من بقايا الباحة التي احتوت على الهيكل الثالث، [٨] الذي بناه الملك اليهودي هيرودوس، المعيّن من قبل الرومان، وهو ليس من بقايا هيكل سليمان. وكان الانتهاء من بناء الهيكل نحو سنة ٤٠ للميلاد.

وعليه، فالحائط ليس جزءاً من الهيكل الأول، أي هيكل سليمان، ولا من الهيكل الثاني، الذي بني محل هيكل سليمان وآل إلى الخراب في القرن الأول قبل الميلاد، وإنما يعتبر الأثر المرئي الوحيد الباقي والمتصل ولو بصورة غير مباشرة بهيكل سليمان، وهو، بالتالي، في نظر اليهود مبارك بالحضرة الإلهية، [٩] التي لا تغيب عن هيكل سليمان، وإن كانوا يعتقدون أن بقاياه تقع في مكان ما مجهول، تحت باحة الحرم الشريف.

ويشكل حائط المبكى جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف لأنه جزء من حائطه الغربي، ويطلق الإسلام عليه اسم البراق، لكون مربط البراق الذي أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلّم إلى القدس بداخل الحائط، من ناحية الحرم. وعلى الرغم من قداسة الحائط في نظر الإسلام، فقد سُمح لليهود المتدينين بزيارته، كما أسلفنا، شرط أن تكون الصلاة عنده فردية وألاّ تُجلب إليه أدوات الصلاة الجماعية المستعملة في الكنيس، كالمقاعد والستائر والخزائن. [١٠]

وفي سنة ١١٩٣ للميلاد، وقف الأفضل ابن صلاح الدين الأرض الواقعة أمام الحائط لجهات البر. [١١] وفي سنة ١٣٢٠ للميلاد وقف أحد حفدة أبي مدين الغوث التلمساني حياً بأكمله تجاه الحائط على الحجاج المغاربة الزائرين، المجاورين. [١٢]

(٣)

ورثت بريطانيا هذا الوضع عند توليها الانتداب، والتزمت بموجب صك الانتداب ذاته تطبيق الستاتوكو القائم في الأماكن المقدسة كافة. [١٣] غير أن الانتداب أحدث انقلاباً جذرياً سياسياً ونفسياً بين اليهود، الأمر الذي حفز القيادات

الدينية والعلمانية اليهودية على المطالبة بحقوق عند حائط المبكى لم يمنحهم إياها الستاتوكو. ودخل الحزب اليميني التصحيحي المعارض (حزب جابوتنسكي) في عشرينات القرن الماضي الحلبة ليزايد على القيادة العمالية والوسطية، وأخذت القيادات الدينية تحاول تغيير الستاتوكو بإدخال أدوات الصلاة الجماعية عند الحائط. ووزعت مناشير تظهر هيكل سليمان قائماً مكان مسجد قبة الصخرة، فهاجت المشاعر الفلسطينية، وتعاظمت المخاوف لدى قيام الميليشيا التصحيحية بعرض مسلّح عند الحائط، رفعت خلاله الأعلام الصهيونية، فكان الانفجار الجماهيري في آب/أغسطس ١٩٢٩، الذي عرف بثورة البراق، والذي أودى بحياة المئات من اليهود والعرب.[١٤]

تألّفت نتيجة هذه الثورة لجنة تحقيق دولية ثلاثية من قبل عصبة الأمم، قوامها: وزير أسوجي سابق، ورئيس محكمة العدل السويسرية، وعضو برلمان هولندي.[١٥] وأدرك الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني أن الأمر أكبر منه ومن طاقات الفلسطينيين لوحدهم، فحشد للمثول أمام اللجنة رهطاً من كبار الخبراء والعلماء العرب والمسلمين نذكر منهم: فخري البارودي وفايز الخوري من سورية، وأحمد زكي باشا ومحمد علي علوبة باشا من مصر، وصلاح الدين بيهم والدكتور أسد رستم من لبنان، ومزاحم الباجه جي من العراق، وأحمد باشا الطراونة من شرق الأردن، ومحمد علي من الهند، ورضا توفيق من تركيا، ومهدي مشكي من إيران، وهلالي محمد بن طاهر من المغرب، والشيخ عبد الغفور من أفغانستان، وأبو بكر الأشعري من إندونيسيا.[١٦]

أجمع هؤلاء أمام اللجنة على أن المرجعية في الادعاءات والحقوق في الأماكن المقدسة الإسلامية إنما تعود، حصراً، إلى الهيئات الإسلامية الشرعية، ولا حق لأطراف غيرها أن تنظر فيها أو تبتها. كما بينوا بالوثائق التي أظهروها أن لا أساس لمطالب اليهود في الستاتوكو.[١٧]

أمّا مطالب اليهود، فإنهم لم يدعوا ملكية الحائط بل أقروا بأنه وقف إسلامي، ولكنهم رأوا أن الحائط من صنف الأملاك الربانية، ولا يمكن اعتباره ملكاً بحسب المعنى المفهوم لهذه الكلمة،[١٨] وطالبوا بالاعتراف بقداسة الحائط ليهود العالم،

وبوجوب خضوع إدارته لرئاسة الحاخامين في فلسطين، بإشراف رئاسة الحاخامين في العالم. وطالبوا كذلك بحقهم في ممارسة طقوسهم عند الحائط من دون مداخلة أو ممانعة، وبإخلاء أملاك وقف المغاربة، ونقل سكانه إلى مكان بديل من القدس.[١٩] وجدير بالذكر أن اليهود لم يتطرقوا في حينه، لا من قريب ولا من بعيد، إلى أي ادعاءات بحقوق لهم في الحرم الشريف ذاته.

لم تذعن اللجنة الدولية لمطالب اليهود، وأكدت أن ملكية حائط البراق تعود إلى المسلمين وحدهم، وأنه وقف إسلامي لكونه جزءاً لا يتجزأ من حائط الحرم الشريف الغربي. كما أقرت أن لليهود حرية الزيارة والصلاة الفردية بحسب الستاتوكو، وحددت الأدوات التي يجوز لهم جلبها في مناسبات معينة، من دون أن يعطيهم ذلك أي حق عيني في الحائط. وحرمت التظاهرات السياسية عنده، بما في ذلك النفخ في الشوفر، وبذلك تكون اللجنة قد أكدت سريان الستاتوكو العتيد.[٢٠] واستقر الوضع على هذا الأساس لغاية حرب ١٩٤٨.

(٤)

بتدفق موجات الهجرة الجماعية اليهودية ونمو الوطن القومي المطرد بحماية الحراب البريطانية، ازدادت ثقة اليهود بالنفس، وتعاظمت مطامعهم في كل اتجاه، وبرزت، على رأسها، في القدس، مطالبتهم برئاسة بلديتها، بحجة أكثريتهم داخل حدود بلدية المدينة. بيد أن حدود البلدية هذه كانت من صنع بريطانيا، بحيث أدخلت ضمنها المستعمرات اليهودية المستحدثة، مهما ابتعدت عن بلدة القدس القديمة، واستثنت منها القرى العربية، مهما اقتربت.[٢١] ثم إن نسبة عالية من مهاجري اليهود الأوروبيين في القدس، بلغت الربع، لم تكن من حائزي الجنسية الفلسطينية.[٢٢] لذلك أجاب العرب الذين كانوا الأكثرية الساحقة في فلسطين، بأنه إذا كان مبدأ الأكثرية سيطبق، فليطبق على حكم البلاد ككل، وليس، انتقائياً، ضمن حدود بلدية القدس المصطنعة فحسب، وهو طبعاً، ما رفضه اليهود. وهكذا بقيت إدارة بلدية القدس في أزمة مستديمة، وخصوصاً منذ أواسط الثلاثينات، إلى أن انهارت كلياً سنة ١٩٤٤، في إثر وفاة آخر رئيس عربي للبلدية، وتعيين موظف

بريطاني محله بسبب شدة الصراع في شأن خلفه.[٢٣]

بكلمة، تمزقت وحدة القدس خلال الانتداب البريطاني بتمزق وحدة البلاد بسبب الصهيونية، وتجزأت القدس ميدانياً وديموغرافياً إلى شطرين: أحدهما عربي (مسلم ومسيحي)، والآخر يهودي. وكانت الكثافة اليهودية محصورة في الجزء الشمالي الغربي من المدينة الجديدة خارج أسوار البلدة القديمة، وتجزأت كذلك باستفحال الصراع بشأن البلدية.

والجدير بالذكر أنه في إثر مشروع لتقسيم فلسطين اقترحته بريطانيا سنة ١٩٣٧، بعد اندلاع الثورة العربية الكبرى، تقدمت القيادة الصهيونية، ذاتها، بمشروع رسمي لتقسيم القدس إلى بلديتين: عربية ويهودية. وأبرز ما يميز هذا المشروع أن حدود البلدية اليهودية المقترحة اقتصرت على الأحياء ذات الكثافة اليهودية في الشطر الشمالي الغربي من المدينة الذي أشرنا إليه آنفاً، ولم تتضمن الحي اليهودي الصغير داخل البلدة القديمة ولا حائط المبكى.[٢٤]

والعبرة في هذا المشروع أن حدود القدس اليهودية تنبسط وتنقبض، وفق موازين القوى الراهنة. ويكتسب المشروع أهمية خاصة نظراً إلى تشديد إسرائيل اللاحق على وحدة القدس ووجوب توحيدها.

(٥)

معلوم أن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ نص على إقامة دولتين، يهودية وعربية، شرط أن تستثنى القدس من كلتيهما. ونص القرار أيضاً على إقامة كيان منفصل للقدس، تحت الوصاية الدولية الدائمة.

ولولا استثناء القدس، وخصوصاً من الدولة اليهودية، لما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة التقسيم سنة ١٩٤٧، ذلك بأن المجموعة الأميركية اللاتينية التي كانت تشكل ثلث العضوية حينئذ، وتتأثر بمشورة الفاتيكان، وقفت موقف المناهض لتقسيم فلسطين من دون هذا الاستثناء.[٢٥]

ومعلوم أيضاً أن الشعوب والحكومات العربية رفضت التقسيم سنة ١٩٤٧،

وكانت على حق في ذلك، لأن القرار أعطى اليهود دولة على أرض عربية، ولأن مساحة الدولة اليهودية المقترحة بلغت، بشطحة قلم، ٥٥ في المئة من مجمل مساحة فلسطين، في حين لم تزد المساحة في ملكية اليهود سنة ١٩٤٧ على ٧ في المئة من مساحة فلسطين.

والشائع أن اليهود، خلافاً للعرب، وافقوا على قرار التقسيم. والواقع أن القيادة الصهيونية اليسارية وافقت على القرار لفظاً فقط لضمان إقرار الأمم المتحدة له. بيد أن موقف القيادة الصهيونية الفعلي كان اعتبار حدود الدولة اليهودية المقترحة الحد الأدنى المقبول، والمنطلق لإضافة أقصى ما تستطيع القوة العسكرية إضافته إليها من الأراضي الفلسطينية خارجها، وعلى رأسها القدس ومحيطها الريفي، أي الكيان المنفصل.[٢٦]

وكانت القدس تقع في قلب الدولة العربية المقترحة، وكانت تفصلها عن الدولة اليهودية الواقعة على الساحل عشرات القرى العربية القوية النشيطة.

وعليه، وضعت القيادة الصهيونية، بعيد قرار التقسيم، خطة هجومية كبرى سمتها "الخطة دالت"، أي " الخطة دال"، لتنفيذ قرار التقسيم بقوة السلاح، وكان هدفها الإضافي الأول احتلال القرى المشار إليها تمهيداً لاحتلال القدس بكاملها. وفعلاً، بدىء بتنفيذ الهجوم العام على القدس في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ١٩٤٨ عبر سلسلة من العمليات المحكمة الترابط وذلك قبل دخول الجيوش العربية بستة أسابيع. وأدت هذه العمليات إلى سقوط ما سمي القدس الغربية بحلول ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وهو يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان قيام إسرائيل.[٢٧]

شكلت القدس الغربية المحتلة ٨٤,١٣ في المئة من مساحة بلدية القدس الانتدابية. وكانت تضم أهم المراكز التجارية والأحياء السكنية العربية خارج البلدة القديمة، وكان يقطن هذه الأحياء ٢٥,٠٠٠ مقدسي من المسيحيين والمسلمين العرب من أصحاب المهن الحرة والتجار وكبار الموظفين شردوا جميعاً واستولت إسرائيل على أملاكهم. ولم تتعدَ ملكية اليهود في القدس الغربية المحتلة ٣٠ في المئة.[٢٨]

وهكذا، فالذي بقي في أيدي العرب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وسمي القدس

الشرقية، لم يتعدَّ ١١،٤٨ في المئة من مساحة بلدية القدس الانتدابية.[٢٩] ولم تنقذ القدس الشرقية إلاّ بعد تدخل الجيش العربي الأردني في اللحظة الأخيرة.[٣٠]

وهكذا، فإن وجود إسرائيل في القدس الغربية يقوم على الاحتلال العسكري خرقاً للقانون الدولي، لكونه خرقاً لمشروع التقسيم وللكيان المنفصل الذي نص عليه المشروع، كما أن هذا الاحتلال يخضع قانوناً لاتفاقات لاهاي وجنيف الخاصة بالأراضي المحتلة من خلال الحرب.

سارعت إسرائيل طوال السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧ إلى نقل الأملاك العربية في القدس الغربية إلى أفراد وهيئات إسرائيلية، وأعلنت القدس الغربية عاصمة لها، وبنت على الأملاك المغتصبة أهم مؤسساتها الرسمية، ضاربة عرض الحائط بكل اتفاق أو قانون دولي، وهو ما يدفع معظم دول العالم إلى عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية إلى يومنا هذا.

(٦)

تسوق إسرائيل حجتين رئيسيتين لتبرير احتلالها للقدس الشرقية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتدابيرها فيها منذئذ: أولاهما، أن الأردن إنما أطلق الرصاصة الأولى فكان البادىء، وثانيتهما أن الأردن حال، في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧، دون وصول المصلين اليهود إلى حائط المبكى بدافع روح التعصب الإسلامي.

أمّا أن الأردن أطلق الرصاصة الأولى، فهذا القول يتناسى أن الأردن كان في حلف دفاعي مع مصر، وأن إسرائيل هي التي قامت بهجوم مفاجىء على مصر، على غرار بيرل هاربر، فجر ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، قبل أن يحرك الأردن ساكناً، وأن الأردن لم يتحرك إلاّ بعد أن كانت إسرائيل هي البادئة.[٣١]

أمّا الوصول إلى حائط المبكى، فمن الهراء القول إنه وقع ضحية التعصب الإسلامي، في ضوء ما أسلفنا، وإنما كان من جملة القضايا العالقة من تساقط حرب ١٩٤٨، بما في ذلك تشريد ٦٠ في المئة من سكان فلسطين العرب، ورفض إسرائيل عودة اللاجئين التي أقرتها الأمم المتحدة واستيلاء إسرائيل على أملاكهم وهدمها

لـ ٤٠٠ قرية فلسطينية ونيف وتوزيعها لأراضيها على مستعمراتها.(٣٢)

أحدثت السيطرة العسكرية اليهودية عن طريق الفتح على الحرم الشريف وحائط المبكى، في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وللمرة الأولى منذ أن هدم القائد الروماني تيطس هيكل هيرودوس الثالث سنة ٧٠ للميلاد، أحدثت هذه السيطرة زلزالاً عاطفياً في أعماق نفوس يهود العالم غمر يمين إسرائيل ويسارها على حد السواء، فكانت سكرة لم يصحوا منها إلى الآن.

وفور احتلال إسرائيل للقدس الشرقية أقامت عرضاً عسكرياً في باحة الحرم الشريف،(٣٣) وأمام حائط المبكى، ورفع العلم الصهيوني على مسجد قبة الصخرة، ونفخ كبير حاخامي الجيش بالشوفر عند الحائط(٣٤) إيذاناً بالنصر، وأنذر سكان حي المغاربة أمام الحائط بمغادرة منازلهم خلال ساعات، ودكت الجرافات كل منزل فيه، وقضى بعض المسنين تحت الأنقاض، وتحول وقف الأفضل ابن صلاح الدين ووقف أبي مدين التلمساني إلى باحة فسيحة أُلحقت بحائط المبكى. وكان هذا رد إسرائيل على لجنة التحقيق الدولية التي جاءت في إثر ثورة البراق، وإعلاناً لرفضها للستاتوكو العتيد الذي بقي قائماً منذ العهدة العمرية.

وللبيان نشير إلى أن البلدة القديمة داخل الأسوار قلب القدس، وقصبة فلسطين، حيث الحرم الشريف وكنيسة القيامة والبراق، تتألف من خمسة أجزاء، مجموع مساحتها أقل من كيلومتر مربع واحد، أي دون الـ ١٠٠٠ دونم، وهذه الأجزاء الخمسة هي: الحرم الشريف، والحي العربي الإسلامي، والحي العربي المسيحي، والحي الأرمني المستعرب، والحي اليهودي. وكان الحي اليهودي القديم قبل سنة ١٩٤٨ أصغر هذه الأحياء: لا تتعدى مساحته خمسة دونمات، وتعود ملكيته في معظمها إلى أوقاف ذرية إسلامية ويقطنه نحو ٢٠٠٠ من المستأجرين اليهود.(٣٥) بيد أن إسرائيل سارعت بعد الاحتلال إلى مصادرة الأملاك العربية المجاورة وضمها إلى الحي اليهودي، بحيث تضاعفت مساحته عشرين ضعفاً لتصبح ١١٦ دونماً(٣٦) أقيمت عليها مبان جديدة يسكنها اليوم نحو ٤٠٠٠ إسرائيلي. ومع ذلك بقيت الأكثرية الساحقة داخل البلدة القديمة عربية إلى يومنا هذا، حيث يبلغ تعداد العرب فيها نحو ٣٤,٠٠٠ نسمة.

ما لبثت إسرائيل أن أنزلت العلم الصهيوني عن مسجد قبة الصخرة، وسمحت لإدارة الأوقاف الإسلامية بإدارة الحرم الشريف. ولكنها فرضت سيطرتها الأمنية على داخله وعلى أبوابه، وأباحت لنفسها الحفر من حوله، وأحياناً تحته، ومنحت اليهود حق الدخول والصلاة فيه. ولكنها ربطت ممارسة هذا الحق باعتبارات أمنية يعود إليها تقديرها، وأبقت موضع السيادة عليه مضمراً، فكانت هذه معالم الستاتوكو الجديد الذي فرضته بقوة السلاح.[٣٧]

(٧)

لا يسمح الوقت أو المجال لعرض كل ما قامت به إسرائيل في القدس الشرقية منذ سنة ١٩٦٧ من أعمال المصادرة والهدم والطرد والحفر والاستيطان الجماعي والإهمال والتمييز والتضييق والضغط والإرهاب المادي والمعنوي ضد السكان العرب. وسأقصر كلامي على ناحية واحدة هي استعمالها لأداتي التشريع والتخطيط (ZONING) لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الكبرى في القدس الشرقية ومحيطها ككل.

بلغت مساحة بلدية القدس الشرقية، قبيل سقوطها سنة ١٩٦٧، ٦ كلم^2، كانت ملكية اليهود فيها العائدة إلى قبل سنة ١٩٤٨ لا تزيد على ٢ في المئة.

وسارعت إسرائيل إلى التشريع لما سمّته "توسيع" حدود بلدية القدس الإسرائيلية (أي القدس الغربية) حتى تضم ٧١ كلم^2 من الأراضي العربية الصرفة، انتزعتها من الضفة الغربية، وحرصت إسرائيل على إدخال أقل عدد ممكن من سكان هذه الأراضي من العرب ضمن الـ ٧١ كلم^2.

وكانت مساحة القدس الإسرائيلية الغربية حينذاك ٣٨ كلم^2، وهكذا بسحر ساحر، قفزت مساحة بلدية القدس تحت السيطرة الإسرائيلية من ٣٨ كلم^2 إلى ١٠٩ كلم^2.

كيف استعملت إسرائيل أداة التنظيم المدني في القدس الشرقية:

- أصدرت مراسيم بمصادرة ٢٥ كلم^2 من أصل الـ ٧١ كلم^2 لـ "المنفعة العامة"، أي للاستيطان اليهودي الجماعي، في ٨ مستعمرات جديدة، أسكنت فيها منذ سنة

١٩٦٧، ١٨٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي.

- أصدرت مراسيم صنفت فيها ٣٥ كلم^2 إضافياً من أصل الـ ٧١ كلم^2 إلى ثلاثة أصناف: "مفتوحة" و "غير مخططة" و "غير سكنية"، وسُميت المناطق الثلاث المناطق الخضر. أمّا ميزتها الأساسية، فهي أنه لا يسمح للعرب بالسكن أو البناء فيها.
- وهكذا بقي للعرب من أصل الـ ٧١ كلم^2 من أملاكهم، ٧,٥ كلم^2 للسكن والبناء. ولكن بما أن هذه المساحة كانت أصلاً مكتظة، فإن المساحة المتاحة للسكن والبناء هي جزء ضئيل من الـ ٧,٥ كلم^2.[٣٨]

وحتى ضمن الـ ٧,٥ كلم^2:

- لا يسمح للعرب ببناء أكثر من طبقتين، بينما يسمح لليهود ببناء ٨ طبقات.
- يمنح العرب معدل ١٥٠ رخصة بناء سنوياً، بينما يمنح اليهود معدل ٣٠٠٠ رخصة بناء سنوياً.
- يجوز لليهود أن يحصلوا على القروض والمنح الحكومية، بينما لا يجوز ذلك للعرب.[٣٩]

وخططت إسرائيل مواقع المستعمرات الثماني المستحدثة والمناطق الخضر وتوزيعها جميعاً، بحيث تتداخل مع الأحياء العربية وتفصلها عن بعضها البعض، وتعزلها عن محيطها في الضفة الغربية.

- وإحكاماً لعزل سكان القدس الشرقية العرب، الذين يعدون اليوم نحو ١٨٠,٠٠٠ نسمة، عن الضفة الغربية وعن العالم، أحاطت إسرائيل بلدية القدس الشرقية الموسعة بطوقين من كتل المستعمرات المستحدثة على أراض إضافية منهوبة من أراضي الضفة الغربية.
- يضم الطوق الأول، وهو ما تسميه إسرائيل القدس الكبرى (Greater Jerusalem)، ٣٣٠ كلم^2، بينما يضم الطوق الثاني، وهو ما تسميه إسرائيل حاضرة القدس (Metropolitan Jerusalem)، ٦٦٥ كلم^2.[٤٠] ويسكن كتل المستعمرات في الطوقين نحو ٦٠,٠٠٠ إسرائيلي.

وترتبط كتل المستعمرات هذه بعضها ببعض وبالقدس بواسطة الطرق الالتفافية المحظور استعمالها على غير اليهود والتي شقت أيضاً في أراض منهوبة.

(٨)

من أخطر مظاهر سكرة انتصار إسرائيل على الجيوش العربية خلال ساعات معدودة سنة ١٩٦٧، بالنسبة إلى القدس، بروز منظمات أصولية دينية تطمح إلى نزع الحرم الشريف من يد الإسلام، وهدم مسجدي قبة الصخرة والأقصى وإحلال الهيكل محلهما.[٤١] ونددت هذه المنظمات حتى بالستاتوكو الجديد الذي فرضته إسرائيل على الحرم لسماحه لإدارة الأوقاف الإسلامية بإدارته، وطالبت برفع يد هذه الإدارة معلنة أن لا معنى لقدس يهودية موحدة عاصمة أبدية لإسرائيل تبقي على إدارة إسلامية للحرم.

لم تكن هذه الأفكار من بنت الساعة، ولكنها طفت إلى السطح بعد سنة ١٩٦٧، كما طفت قبلها الطموحات بالنسبة إلى حائط المبكى، بعيد وعد بلفور وقيام الانتداب البريطاني.

لا تمثل هذه الآراء الموقف الرسمي لكبيري الحاخامين الأشكنازي والسفاردي المعينين من قبل الحكومة، ذلك بأن موقفهما يستند إلى فتوى يهودية قديمة تحرم على اليهود الصلاة، وحتى دخول الحرم خشية الدوس على قدس أقداس هيكل سليمان، المعتقد وجوده في مكان مجهول تحت باحة الحرم.

لم تكتف هذه المنظمات الأصولية بالكلام. فقد أسست داخل البلدة القديمة، وفي جوار الحرم، عدة مراكز دينية لدراسة طقوس الهيكل القديم، استعداداً لما هو آت، كما أقامت تحالفات ومؤسسات مشتركة مع فئات من غلاة اليمين المسيحي الأميركي. واكتشف حراس الحرم العرب، أو سلطات الأمن الإسرائيلية، في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، عدة محاولات اشترك فيها جنود وضباط من الاحتياط من الخبراء بالمتفجرات لنسف مسجدي الصخرة والأقصى. وكان لأعضاء "غوش

إيمونيم" الاستيطانية ضلع وافر فيها، وتهافت الحامون المنتمون إلى الليكود للدفاع عن المعتقلين، ولعب الليكود ورقة ما سمي حقوق اليهود في الحرم، وهو خارج الحكم، وبداخله (وكلنا يذكر واقعة النفق).[٤٢] وأهدى نتنياهو، وهو رئيس للحكومة، شخصية دينية زائرة نموذجاً من الفضة لباحة الحرم يتوسطها هيكل سليمان، ولم يتوان براك نفسه في دخول الحلبة ذاتها، بشاهد سماحه لشارون بزيارته الأخيرة، بحراسة كتيبتين من قوى الأمن. وثمة حركة قوية بين حاخامي مستعمرات الضفة والقطاع، بالتعاون مع حاخامين من إسرائيل، على رأسهم حاخام منطقة حيفا، شيعار هاكوهين، للمطالبة بإلغاء الفتوى القديمة التي تحرم الصلاة في الحرم، وللسماح ببناء كنيس في باحة الحرم. ولقد ألفت، في آب/أغسطس الماضي، لجنة من الحاخامية الكبرى للبحث في هذا الأمر.[٤٣]

(٩)

أدرجت إسرائيل جميع أعمالها في القدس الشرقية منذ سنة ١٩٦٧ تحت شعار "توحيد" أو "إعادة توحيد" القدس، وجعلت من هذا الشعار أيقونة مقدسة، منزهة عن كل تشكيك، أو طعن، فأصبح درعها وذريعتها في دبلوماسيتها العالمية.[٤٤]

عبأت إسرائيل المؤتمر الصهيوني لدعم شعارها هذا ونشره، وخصوصاً في الولايات المتحدة. والمؤتمر هو أعلى هيئة صهيونية سياسية عالمية: ثلث أعضائه من الإسرائيليين، وأقل قليلاً من الثلث من اليهود الأميركيين، والباقي من سائر أقطار العالم. وتبنى المؤتمر في جميع الدورات التي عقدها في القدس منذ سنة ١٩٦٧، مبدأ "توحيد" و "إعادة توحيد" القدس، وأيد بشدة كل ما قامت إسرائيل به من تدابير، في القدس الشرقية، تحت هذا الشعار. واحتفل المؤتمر سنة ١٩٩٢ بمرور ٢٥ عاماً على تحرير المدينة، واحتفل سنة ١٩٩٥ بمرور ٣٠٠٠ عام على تأسيس مدينة داود عليه السلام،[٤٥] علماً بأن مدينة داود وسليمان عليهما السلام، لم يتعد حجمها، في أزهى عصورها، كيلومتراً مربعاً واحداً لا ثاني له، قياساً بـ ٦٦٥ كلم^2 من أراضي الضفة الغربية التي أدخلتها إسرائيل ضمن حدود حاضرة القدس (Metropolitan) الموحدة.[٤٦]

لم تنطلِ حملة إسرائيل على المجتمع الدولي. وصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومجلس الوصاية، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة حقوق الإنسان، ما ينوف على المئة قرار بشأن القدس، جميعها يشجب تدابير إسرائيل في القدس على أنواعها، منذ سنة ١٩٦٧، ويستنكرها ويطالب بإلغائها، أو يعتبرها لاغية، أو غير شرعية، أو مخالفة لقرارات الأمم المتحدة ذاتها، أو للقانون الدولي، أو لاتفاق لاهاي، أو للبند الرابع من اتفاقية جنيف. وكانت هذه القرارات جميعاً تُقَر بأكثرية ساحقة.(٤٧)

بيد أن إسرائيل لم تعر أي اهتمام لكل هذا. لماذا؟ لأن لا آذان لإسرائيل، إلاّ للولايات المتحدة.

تلقفت لجنة العلاقات العامة الأميركية - الإسرائيلية "إيباك"، رأس حربة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، من المؤتمر الصهيوني مهمة تعبئة الولايات المتحدة لتأييد توحيد القدس، وفق المخطط الإسرائيلي، فماذا كانت سياسة الولايات المتحدة بالنسبة إلى القدس منذ سنة ١٩٦٧؟

اتصفت هذه السياسة، أكثر ما اتصفت، بانفصام مزمن: تعطيك من طرف لسانها التنفيذي قولاً، وتعطيك نقيضه من طرفه التشريعي، وحتى ما تتفوه به، تنفيذياً، يظل أسير الأقوال، من دون الأفعال.

وهكذا دأبت الإدارات المتعاقبة، لغاية ولاية كلينتون، على شجب تدابير إسرائيل أحادية الجانب في القدس الشرقية، واستنكرتها واعتبرتها ملغية، ومخالفة للقانون الدولي. وأكدت هذه الإدارات، وأعادت تأكيد انطباق البند الرابع من اتفاقية جنيف على القدس الشرقية،(٤٨) الأمر الذي كررته من جديد للوفد الأردني - الفلسطيني عشية مؤتمر مدريد، في رسالة تطمينات خطية رسمية صرحت فيها، بالنص والحرف، أنها لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، ولا بتوسيع إسرائيل لحدود بلديتها على حساب الضفة الغربية.(٤٩)

لكن في حين كانت واشنطن تقول هذا الكلام، كانت المعونة الأميركية الرسمية لإسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ تفيض فيضاً مدراراً؛ فبينما كان متوسط هذه المعونة، خلال السنوات العشرين السابقة لسنة ١٩٦٧، ٦٤ مليون دولار سنوياً، أصبح المتوسط اليوم

٣ مليارات دولار ونيف سنوياً.[٥٠]

ولقد بلغ مجموع المعونات الأميركية الرسمية لإسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ نحو ٩٠ مليار دولار، فإذا أضفنا إليها التبرعات اليهودية الأميركية الخاصة المعفية من الضرائب، وريع مبيع سندات إسرائيل، والاستثمارات، اقترب المجموع، منذ سنة ١٩٦٧، إلى ١٥٠ مليار دولار، على أقل تقدير.[٥١]

ويقول تقرير قسم الأبحاث التابع للكونغرس، سنة ١٩٩٧، وبكل صراحة: "إن المال قابل للتسرب، ولا سبيل لمعرفة كيفية إنفاق إسرائيل للمعونات التي تتلقاها من الولايات المتحدة."[٥٢]

فهل نحن بعد هذا بحاجة إلى فلكيين صيروا الأبراج العليا مرتبة حتى نتبين كيف يموّل استيطان القدس والضفة والقطاع والجولان؟

بنت "إيباك" خطتها في الكونغرس، منذ أواسط السبعينات، على فكرة واحدة في غاية البساطة والدهاء، وثابرت على الضرب عليها بلا كلل، أو ملل: طالبت بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس الموحدة غير المجزأة.

كان أول حصاد "إيباك" توقيـع اتفاقية أجّرت إسرائيل بموجبها الولايات المتحدة أرضاً في القدس الغربية، مساحتها ٣١,٠٠٠ م^{٢}، بإيجار قدره دولار واحد سنوياً، لمدة ٩٩ عاماً، لبناء "مرافق دبلوماسية" عليها. ووقّع الرئيس ريغن الاتفاق في آخر يوم عمل من ولايته، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، على رغم عرج بطته.[٥٣]

ولقد اكتشفنا بعد تحريات دامت ستة أعوام، وامتدت إلى ثلاث قارات، أن هذه الأرض من أملاك فلسطينيين مقدسيين لاجئين، استولت عليها إسرائيل سنة ١٩٤٨ ضمن ما استولت عليه في حينه، وأنها تعود إلى ١٩ عائلة عربية: أربع منها مسيحية، و ١٥ مسلمة، وأن ثلث الأرض وقف إسلامي، وقفه الشيخ محمد الخليلي في القرن الثامن عشر الميلادي، وأن الورثة اليوم يعدون بالمئات بمن فيهم نحو ٩٠ من حاملي الجنسية الأميركية. وقد كلّفنا مكتب محاماة كبيراً في واشنطن بإبلاغ وزيرة الخارجية، أولبرايت، هذه الحقائق، باسم الورثة الأميركيين، وأن لا حق لإسرائيل في إيجارها، ولا حق للولايات المتحدة في استئجارها. ولقد باشرنا، فعلاً، بمقاضاة الحكومة الأميركية في المحاكم الأميركية، على هذا الأساس.[٥٤]

وجاء يوم النصر لـ "إيباك" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عندما أقر الكونغرس القانون العام رقم ٤٥ ـ ١٠٤، الذي يقضي بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، الموحدة، غير المجزأة، بتاريخ أقصاه ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩.[٥٥]

وفي حال عدم نقل السفارة في هذا الموعد (وهو ما حدث) ينص القانون على معاقبة وزارة الخارجية الأميركية على تقصيرها، ويحدد العقوبة، ابتداء من العام المالي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠، بخفض ٥٠ في المئة من الميزانية السنوية المخصصة لسكن البعثات الدبلوماسية الأميركية، ولصيانة سفارات الولايات المتحدة في العالم قاطبة. وينص القانون على الاستمرار في عقوبة وزارة الخارجية إلى أن تفتح السفارة في القدس.[٥٦]

في الوقت نفسه، يخول القانون ٤٥ ـ ١٠٤ رئيس الجمهورية تعليق العقوبة على وزارة الخارجية لفترات طولها ستة أشهر، إذا استدعت اعتبارات المصلحة الأمنية القومية ذلك.[٥٧] فهل سمعتم عن برلمان آخر في التاريخ السياسي أو التشريعي يعاقب دولته لمصلحة دولة أُخرى؟

الواقع أن كلاً من وزارة الخارجية ووزارة العدل الأميركية أعلنت عدم دستورية القانون العام ٤٥ ـ ١٠٤، بسبب تعديه على صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية.[٥٨] ومع ذلك أُقر القانون، وأصبح جزءاً لا يتجزأ من التشريع الأميركي، وسيفاً مسلطاً على مصير القدس.

لعل أصفق ما في القانون ما ورد في ديباجته، فهي تحيّي القدس الموحدة غير المجزأة عاصمة لإسرائيل، وتستنكر منع الوصول إلى حائط المبكى ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٧ ، وتثني على تدابير إسرائيل في القدس منذ سنة ١٩٦٧، وتمتدح رعاية إسرائيل واحترامها لحقوق الجميع في المدينة، وتحتفل بالذكرى الثامنة والعشرين لتوحيد القدس، وتشيد بالذكرى الـ ٣٠٠٠ لتأسيس مدينة داود عليه السلام.[٥٩]

أمّا ما هو أكثر صفاقة حتى من هذا وذاك، فقول الديباجة تبريراً للقانون: " ما فتئت القدس منذ ٣٠٠٠ عام المركز الروحي لليهودية، وهي تعتبر مقدسة أيضاً من قبل أعضاء ديانات أُخرى." كذا، من دون حتى تسمية هذه الديانات.[٦٠]

ويقيننا أن ثمة مجالاً رحباً للطعن في دستورية هذا القانون في المحاكم الأميركية، لأسباب غير التي ساقتها وزارتا الخارجية والعدل الأميركيتان، ذلك بأن حيثياته تستند

بوضوح إلى اعتبارات دينية لا يقرها الدستور الأميركي.

(١٠)

درجت إدارة كلينتون، منذ استلامها الحكم سنة ١٩٩٣، على شرح سياستها تجاه القدس بالقول إن الأمر إنما يعود إلى المفاوضات المباشرة في شأن قضايا المرحلة النهائية بين الطرفين وأن دور واشنطن إن هو إلاّ دور الميسّـر (facilitator)، أو الوسيط النزيه.[٦١]

طبعاً، حبذا لو كان دور واشنطن في عهد كلينتون، أو أسلافه، أو أخلافه، هو دور الوسيط النزيه، والكل يعلم أن هذه خرافة من الخرافات، حيث يشارك الكل في التمثيلية الطقسية، وفي التدليس على النفس، وعلى الآخرين.

المهم، أنه على الرغم من وجه كلينتون الصبوح الأنيس، ومن كونه فارس الفوارس في التسويق السياسي، ومن أنه أنفق من الوقت والجهد في الشأن الفلسطيني أكثر من جميع من سبقه من الرؤساء مجتمعين، فهو لم يكن يوماً، ولم يكن له أن يكون، الوسيط النزيه، أو مجرد ميسّر.

وقد ظهرت مؤشرات انحياز كلينتون، مبكراً، تحت غطاء تحويل الأمر إلى المفاوضات بين الطرفين، وذلك قبل قمة كامب ديفيد بأعوام. أمّا أهم هذه المؤشرات فكانت: أولاً، صمت إدارته المدوي عن انطباق اتفاقية جنيف على القدس الشرقية، وهو ما التزمه جميع أسلافه من الرؤساء؛ ثانياً، ممارسة إدارته لحق النقض لأي قرار شاجب لسياسة إسرائيل في القدس وخارجها، أكثر من أي من أسلافه؛ ثالثاً، مطالبة سفيرته، في حينه، في الأمم المتحدة، السيلة أولبرايت، بإسقاط القرارات الخاصة بالقدس واللاجئين؛ رابعاً، إحجام كلينتون نفسه، بصفتـه الرئيس المخول، عن استعمال حق النقض ضد القانون ٤٥ ـ ١٠٤ الخاص بنقل السفارة.[٦٢]

فإذا أضفنا إلى هذا وذاك واجباته الشخصية والانتخابية تجاه زوجته، وواجباته السياسية تجاه نائبه وحزبه، وتجاه براك وحزبه، وواجباته لصورته هو التاريخية المستقبلية، قبل نهاية ولايته، أدركنا دوافع إصراره، وإصرار براك، كل ذلك الإصرار،

على عقد قمة كامب ديفيد، في التوقيت الذي اختاراه، للتصدي، سوياً، لأدق قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني وأخطرها، وكأن الخلاف المصيري في شأن القدس قضية من قضايا النزاع بين أرباب العمل والعمال، في مصنع أميركي، أو نقاش يتعلق بمشروع قانون داخلي في لجنة فرعية من لجان الكونغرس.

فالقمم في العمل الدبلوماسي تأتي، حكماً وعرفاً، تتويجاً لإعداد تحضيري مديد، وعند نضوج توجهات الأخصام، وبحضور وسيط نزيه فعلاً، إن وجد.

نعم شكّلت صيغة براك ـ كلينتون للقدس، التي طرحت في كامب ديفيد، "بعجة" في الحائط الإسرائيلي الفولاذي المضروب حول القدس. وهذا جيد، ومستحسن، ضمن حدوده الضيقة، وخطوة متواضعة جداً في الاتجاه الصحيح، لكن "البعجة" تبقى "بعجة" لا أكثر ولا أقل.

لنستذكر بسرعة أهم الأرقام والحقائق الخاصة بالقدس:

- القدس الغربية احتلت بقوة السلاح ووسِّعت غرباً على حساب أراض عربية صرفة، ولا تتعدى ملكية اليهود فيها ١٥٪.
- القدس الشرقية احتلت بقوة السلاح ووسِّعت شرقاً على حساب أراضي الضفة الغربية، ولا تتعدى الملكية اليهودية فيها ٢٪.
- المساحة المتبقية في أيدينا من الـ ٧١ كلم^{٢} من بلدية القدس الشرقية الموسعة لا تزيد على ٧,٥ كلم^{٢} ، والباقي مستعمرات ومناطق خضر تتداخل بين الأحياء العربية.
- المدينة القديمة بأسرها لا تزيد على كيلومتر مربع واحد، والحيّان العربيان فيها، الإسلامي والمسيحي، لا تزيد مساحتهما على ٠,٥ كلم^{٢}.
- يحيط بالقدس الشرقية طوقان من كتل المستعمرات: طوق القدس الكبرى ويضم ٣٣٠ كلم^{٢} من أراضي الضفة، وطوق حاضرة القدس ويضم ٦٦٥ كلم^{٢} من أراضي الضفة، وهذه الأراضي بمثابة احتياط ضخم للتوسع الاستيطاني المستقبلي، حول القدس.

ما هو الذي تكرّم به براك وكلينتون، في قمة كامب ديفيد، بالنسبة إلى القدس؟[٦٣]

اقترح براك وكلينتون إمّا السيادة وإمّا الحكم الذاتي على الحيين العربيين، الإسلامي والمسيحي، داخل البلدة القديمة (أي على ٠,٥ كلم٢)، وعلى بعض، وليس جميع، الأحياء العربية خارج الأسوار، في القدس الشرقية من مجموع ٧,٥ كلم٢ من مجموع ٧١ كلم٢.

فماذا تكون الحصيلة؟

الحصيلة تكون قدساً عربية صغيرة، مبعثرة، محاصرة، ناقصة السيادة، غير قابلة للنمو، غير متصلة بمطارها (قلندية) أو بمحيطها، أو بعالمها الخارجي، بحيث لا تستطيع أن تكون الكيان الحي المتماسك، النابض النامي، والرابط بين جبل نابلس شمالاً وبين جبل الخليل جنوباً، الواجب وجوده عاصمة لما تبقى من فلسطين. ومع ذلك طلب كلينتون وبراك مقابلاً، وأي مقابل!

طالبا، في المقابل: بالتخلي عن جميع الحقوق العربية في القدس الغربية المحتلة انتهاكاً للقانون الدولي، والموسعة غرباً على حساب أراض عربية إضافية مسروقة، بحيث لا تبلغ ملكية اليهود فيها، ككل (أي القدس الغربية)، ١٥ في المئة، وطالبا بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالبا: بالتخلي عن الحقوق العربية في الأراضي التي بنيت عليها المستعمرات المستحدثة الثماني، داخل بلدية القدس الشرقية الموسعة، وبالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالبا: بالتخلي عن الحقوق العربية في المناطق الخضر، داخل بلدية القدس الشرقية الموسعة، وبالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالبا: بالتخلي عن الحقوق العربية في أراضي كتل المستعمرات التي أنشئت داخل طوقي القدس الكبرى وحاضرة القدس، وبالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالبا: بضم كتل المستعمرات في هذين الطوقين إلى حدود بلدية القدس اليهودية.

طالبا: بتوحيد جميع ما ذكرنا في عاصمة يهودية أبدية موحدة غير مجزأة.

بكلمة: في مقابل غيتو عربي، هزيل، أشلّ، تنتصب قدس يهودية، جبارة، قادرة على استيعاب مئات الآلاف من المستوطنين الإضافيين في قلب الضفة، حيث تحول دون قيام كيان فلسطيني ذي معنى أو قدرة على الحياة؛ وهو الهدف الاستراتيجي الحقيقي للقدس اليهودية الموحدة غير المجزأة الجبارة.

والجدير بالذكر أن كلاً من واشنطن وتل أبيب تحاول التمويه على الخطورة الجيوستراتيجية القصوى للمناطق المحيطة بالقدس (وهي المعنية في صيغ التبادل العلة) بالإشارة إليها على أنها لا تزيد على ٥ ـ ١٠ في المئة من أراضي الضفة.

بمعنى آخر: عندما نتكلم عن القدس، نحن نتكلم في صميم قابلية الدولة الفلسطينية للحياة. إلى قراءة القدس روحياً وتراثياً، عربياً وإسلامياً ومسيحياً.

أمّا الصدمة الثانية في كامب ديفيد ـ ٢ فكانت، طبعاً، أنه للمرة الأولى، منذ بدء الصراع العربي ـ الصهيوني منذ ١٠٠ عام، تطالب أعلى قيادة رسمية صهيونية، على رؤوس الأشهاد، بالسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف، ويجري هذا بالتنسيق مع الطرف الأميركي، وفي رحاب أميركية، وبحضور الرئيس الأميركي وتفهمه.

لو أردنا تبيان الأسس التي قامت عليها صيغة براك ـ كلينتون للقدس لوضح أنها كما يلي:

أولاً: قدس موحلة توحيداً زائفاً بالقوة العسكرية والمفهوم الإسرائيلي.

ثانياً: تجاهل للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

ثالثاً: وضع مميز للديانة اليهودية على حساب المسيحية والإسلام.

رابعاً: أحقية للرواية الصهيونية لأحداث ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

خامساً: أحقية للادعاءات والمطالب والحقوق الإسرائيلية.

سادساً: شرعية للتدابير والتشريعات الإسرائيلية منذ سنتي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وحصانتها ضد أي طعن أو استئناف.

سابعاً: تجاهل للحقوق العربية العينية والسياسية والتراثية.

ثامناً: إلغاء لأي مسؤولية معنوية أو قانونية إسرائيلية.

تاسعاً: تفهم للمطالبة بالسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف.

بكلمة: قدس غالب ومغلوب ، قاهر ومقهور، سالب ومسلوب، حاكم ومحكوم.

فهل من عاقل حقاً يؤمن بأن صيغة كهذه تليق بما ترمز إليه القدس، أو تكفل بحل مستساغ، أو تنهي صراع قرن من السنين، أو تفتح أبواب العالمين العربي والإسلامي لإسرائيل؟

ومع ذلك، اعتبر كلينتون هذه الصيغة قمة التنازل والسخاء والتضحية الإسرائيلية، وسقف ما يمكن أن تطلبه واشنطن من تل أبيب، وأن رفض أبي عمار لها إنما يدل على تعنت وسلبية يستدعيان المعاقبة، عن طريق مراجعة شاملة لموقف واشنطن بما في ذلك نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس.

ولعل وجه الخطورة الأكبر بالنسبة إلى مستقبل القدس، في هذا الموقف الأميركي الذي تجلى في كامب ديفيد، أنه ينطوي على تخل شبه كلي عن سابق تعهدات الإدارة، ونكث لسالف عهودها وتطميناتها. كما أنه يكشف عن التقاء بين الإدارة والكونغرس لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨ على أرضية مشتركة تجاه القدس الموحدة إسرائيلياً، وهو التقاء يلغي دور الضابط الذي مارسته الإدارة على شطحات الكونغرس وانحيازه اللامشروط إلى إسرائيل.

سيداتي وسادتي، سأقف عند هذا الحد، شاكراً لكم عظيم الشكر حضوركم وإنصاتكم الكريمين، وسأنهي كلمتي بأبيات لشاعرين أولهما علي محمود طه حيث قال:

بني العروبة دارَ الدهرُ واختلفت ... عليكُمُ غِيَرٌ شتى وآراءُ
شُدوا على العروة الوثقى سواعدَكم ... لا يصد عنكم بالخُلف مشّاءُ
لم تنأ بغدادُ عن مصرَ ولا بعُدت ... لبنانُ والمسجدُ الأقصى وشهباءُ
أي التخوم تنادت بين أربعها ... لها من الروح تقريبٌ وأدناءُ

أمّا الشاعر الثاني، فهو أمير الشعراء أحمد شوقي الذي خاطب الجنرال أللنبي عند فتحه القدس سنة ١٩١٧، بأبيات يصلح أن نوجهها باسمكم ومن على هذا المنبر إلى الهيئتين التنفيذية والتشريعية الأميركيتين المقبلتين:

يا فاتحَ القدسِ خلِ السيفَ ناحيةً	ليس الصليبُ حديداً كان بل خشبا
إذا نظرتَ إلى أين انتهت يدُه	وكيف جاوزَ في سلطانِه القُطُبا
علمتَ أن وراءَ الضعف مقدرة	وأن للحقِ لا للقوةِ الغلبا

المصادر

(١) عارف العارف، "المفصّل في تاريخ القدس" (القدس: مكتبة الأندلس،١٩٦١)، ص ٩١.

(٢) F.E. Peters, *Jerusalem* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1985), p. 479 ff.

(٣) J.A.R. Marriott, *The Eastern Question: A Study in European Diplomacy* (Oxford, 1951), p. 142.

(٤) Peters, op.cit., p. 187.

(٥) Ibid., p. 186.

(٦) Sir Steven Runciman, *A History of the Crusades* (Cambridge: Cambridge University Press, 1951), vol. I, p. 118 ff.

(٧) Mustafa A. Hiyari, "Crusader Jerusalem," in K.J. Asali, ed., *Jerusalem in History* (New York, 1990), p. 170.

(٨) *Harper's Biblical Dictionary* (San Francisco, 1985), p. 1028.

(٩) "الحق العربي في حائط المبكى في القدس"، تقديم وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٣٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٩ وما يلي.

(١١) Hiyari, op.cit., p. 168.

(١٢) أبو مدين هو شعيب بن الحسين الأندلسي الولي الغوث القطب، مولده سنة ١١٢٦ للميلاد في بلدة كنتيلاّنا من أعمال إشبيلية في الأندلس، ووفاته سنة ١١٩٧ للميلاد في تلمسان حيث دفن في العُبّاد خارجها. وقد أورد بيترز ترجمة بالإنكليزية لحجة الوقف هذه في:

Peters, op.cit., p. 394;

أنظر أيضاً:

G. Marcais, "Abu Madyan," *Encyclopaedia of Islam*, new ed. (Leiden, 1954), vol. I, p. 138.

(١٣) أنظر المواد ١٣ - ١٦ من صك الانتداب في: "الحق العربي في حائط المبكى..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ ـ ٣٠

(١٤) بشأن رواية شاهد عيان، وهو صحافي أميركي، أنظر:

Vincent Sheean, "Holy Land 1929," in *Personal History* (New York: Doubleday, Doran and Co., 1935) in Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971; Washington, D.C., 1987), p. 289 ff.

(١٥) "الحق العربي في حائط المبكى..."، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١؛ أنظر أيضاً: محمد عزة دروزة، "مذكرات" (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣)، المجلد الأول، ص ٦٩٢ وما يلي.

(١٧) "الحق العربي في حائط المبكى..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ وما يلي.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥ وما يلي.

(٢١) خليل التفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢٢) جرى أول انتخاب لمجلس بلدية القدس تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٧، وبموجب القوانين السارية، ونظراً إلى أن الكثيرين من يهود القدس لم يرغبوا في الحصول على الجنسية الفلسطينية، وحافظوا على جنسيات بلاد الأصل، فقد انعكس هذا الأمر على توزيع أعضاء مجلس البلدية على الشكل التالي:

المسلمون	٥
المسيحيون	٣
اليهود	٥

أي أن نسبة اليهود في أول مجلس بلدية للقدس كانت ١٢/٤. أنظر:

F.H. Kisch, *Palestine Diary* (London: Victor Gollancz, 1938), p. 234.

وفي الفترة ١٩٢٦ ـ ١٩٤٥، بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ٣٦٧٫٨٤٥ مهاجراً، حصل منهم على الجنسية الفلسطينية ٩١٫٣٥٠ فقط، أي بنسبة ٢٤٫٨٪. أنظر:

Survey of Palestine (Jerusalem: Government Printer, 1946; reprinted IPS, Washington D.C., 1991), vol. I, pp.185, 208.

(٢٣) Ibid., vol. II, pp. 934, 935.

(٢٤) Ian S. Lustick, "Yerushalayim and Al Quds: Political Catechism and Political Realities," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxx, no. 1 (Autumn 2000), p. 9.

(٢٥) Zeev Sharef, *Three Days* (London: W.H. Allen, 1962), p. 111.

(٢٦) وليد الخالدي، "خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٩٧)" (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨)، ص ١١١ وما يلي.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤١ وما يلي.

(٢٨) Sami Hadawi, "Jerusalem," Map with Statistics (New York: Palestine Arab Refugee Offices, 1951?).

(٢٩) Ibid.

(٣٠) الخالدي، "خمسون عاماً....."، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ وما يلي.

(٣١) يذكر نائب رئيس بلدية القدس الإسرائيلي السابق، ميرون بنفنيستي، أن إسرائيل كانت أعدت خطة كاملة منذ سنة ١٩٦٣ لإنشاء حكومة عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، استعداداً ليوم آت. أنظر:

M. Benvenisti, *Jerusalem: The Torn* City (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976), p. 85.

(٣٢) أنظر: وليد الخالدي، "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧).

(٣٣) Benvenisti, op.cit., p.83.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) Ibid., p. 239.

ويذكر بنفنيستي أن نسبة ملكية اليهود في "الحي اليهودي" لم تتعد ٢٠٪؛ أنظر أيضاً:

Hadawi, op.cit.

حيث يذكر أن مساحة الملكية اليهودية في "الحي اليهودي" في البلدة القديمة في القدس الشرقية كانت دون الخمسة دونمات، أي أقل من ٥٠٠٠ متر٢؛ أنظر أيضاً: العارف، "المفصل..."، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٢، حيث يذكر أسماء العائلات المقدسية العربية التي كانت تملك "٩٠٪" من الحي اليهودي إياه بحسب تقديره.

(٣٦) يذكر بنفنيستي أن مساحة الحي اليهودي "الجديد" المصادرة بلغت ١١٧ دونماً ونيّف. أنظر:

Benvenisti, op.cit., p. 229.

(٣٧) أنظر:

Uzi Benziman, "Israeli Policy In East Jerusalem After Reunification," in Joel L. Kraemer, ed., *Jerusalem Problems and Prospects* (New York: Praeger, 1980), p. 110ff.

أنظر أيضاً:

New York Times, 18 August 1967; Fred Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1968), p. 119.

(٣٨) أنظر لكل ما سبق أعلاه في هذا الجزء من الدراسة:

Sarah Kaminker, "Building Restrictions in East Jerusalem," *Journal of Palestine Studies*, vol. XXVI, no. 4 (Summer 1997), pp. 5-16.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) Jan de Jong, *Greater Jerusalem: A Special Report* (Foundation for Middle East Peace, Washington D.C., 1997).

(٤١) بشأن أفضل مرجع لدراسة هذه التحركات وما يلي في هذا الجزء من الدراسة، أنظر:

Ian Lustick, *For the Land and the Lord* (New York: Council on Foreign Relations, 1988), passim.

(٤٢) Ibid., passim.

(٤٣) "الحياة"، ٨/٨/٢٠٠٠.

(٤٤) Michael Brecher, *Decisions in Israel's Foreign Policy* (New Haven, 1975), p. 47 ff.

(٤٥) أنظر:

- *Resolutions of 27th Zionist Congress, June 9-19, 1968* (Jerusalem, 1968), pp. 49-57.
- *Resolutions of 28th Zionist Congress, January 18-28, 1972* (Jerusalem, 1972), pp. 59-65.
- *Resolutions of 29th Zionist Congress, February 20-March 1, 1978* (Jerusalem, 1978), pp. 78-86.
- *Resolutions of 30th Zionist Congress, 7-16 December 1982* (Jerusalem, 1983), p. 91 ff.
- *Resolutions of 31st Zionist Congress, 6-10 December 1987* (Jerusalem, 1988).
- *Resolutions of 32nd Zionist Congress 26-30 July 1992* (Jerusalem, 1992).

(٤٦) Dan Bahat with Chaim T. Rubinstein, *The Illustrated Atlas of Jerusalem* (New York: Simon & Schuster, 1989), p. 30.

(٤٧) Walid Khalidi, *The Ownership of the U.S. Embassy Site in Jerusalem* (Washington D.C.: IPS, 2000), p. 47, App. VI.

يذكر الملحق المشار إليه جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تشجب تدابير إسرائيل في القدس، وخصوصاً منذ سنة ١٩٦٧.

(٤٨) أنظر:

Jody Boudreault and Yasser Salaam, *US Official Statements: The Status of Jerusalem* (Washington D.C.: IPS, 1992).

(٤٩) اطّلع كاتب هذه الدراسة على رسالة التطمينات هذه (Letter of Assurance) بصفته مستشاراً للوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر مدريد.

(٥٠) *Congressional Research Service Brief, Israel: US Foreign Assistance 29 September 2000* (Washington D.C., 2000), pp. 14-15.

(٥١) Ibid., summary.

(٥٢) Ibid., Updated March 18, 1997 (Washington D.C., 1997), p 5.

(٥٣) Khalidi, op.cit., App. I, p. 27.

يتضمن الملحق المشار إليه نص الإيجار الموقع في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ في القدس من قبل كل من ممثل

حكومة إسرائيل وسفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل.

(٥٤) Ibid., p. 9ff.

(٥٥) Ibid., App. III, p. 73.

ويتضمن الملحق المشار إليه نص القانون العام ٤٥-١٠٤.

(٥٦) Ibid.

(٥٧) Ibid.

(٥٨) Ibid., App. IV, pp. 40-41.

ويتضمن الملحق المشار إليه نص رسالة وزير الخارجية، وارن كريستوفر، بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥ بهذا المعنى، وهي موجهة إلى السناتور بوب دول، زعيم الأغلبية الجمهوري في الكونغرس.

(٥٩) Ibid., App. III, p. 37.

(٦٠) Ibid.

(٦١) بشأن تصريح للرئيس كلينتون بهذا المعنى بتاريخ ١٦ آذار/مارس، أنظر:

Congressional Research Service Brief, Jerusalem 9 September 1994 (Washington D.C., 1994), p. 16.

(٦٢) فيما يلي بعض ما قامت به الولايات المتحدة في الأمم المتحدة خلال ولاية الرئيس كلينتون:

- في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤، امتنعت من التصويت على قرار لمجلس الأمن يؤيد انطباق البند الرابع من اتفاقية جنيف على القدس.
- في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، مارست حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن ينتقد استملاك إسرائيل لأراض عربية من أجل الاستيطان اليهودي في القدس.
- في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، امتنعت من التصويت على قرار لمجلس الأمن ينتقد إسرائيل لقيامها بفتح نفق في موازاة الحائط الغربي للحرم الشريف.
- في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، مارست حق النقض ضد قرار يشجب مصادرة إسرائيل لأراضي جبل أبو غنيم من أجل الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية.
- في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، صوتت ضد قرار للجمعية العامة يشجب مصادرة أراضي جبل أبو غنيم.
- في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، مارست حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان اليهودي في جبل أبو غنيم.
- في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، صوتت ضد قرار للجمعية العامة ينتقد أعمال إسرائيل غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة.
- في ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٧، صوتت ضد قرار للجمعية العامة ينتقد أعمال إسرائيل الاستيطانية، وهكذا...

أمّا مسك الختام، فكان امتناع الولايات المتحدة من التصويت على قرار لمجلس الأمن يشجب زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف التي بسببها اندلعت ثورة الأقصى، وذلك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(٦٣) أنظر: حديث محمود عباس (أبو مازن) في "الحياة الجديدة"، ١٩/٨/٢٠٠٠؛ أنظر أيضاً: أكرم هنيّة (الذي حضر محادثات كامب ديفيد)، "أوراق كامب دافيد" (رام الله، ٢٠٠٠).

القدس:

بين الإسلام والغرب والصهيونية*

(١)

كانت السيطرة على القدس مصدراً لصراع وتوتر مديدين بين الإسلام والغرب. وفي الفترة الأخيرة، عندما انتقلت السيطرة على المدينة من أيدي المسلمين إلى بريطانيا ولاحقاً إلى إسرائيل، ظلت المسألة مصدراً لتوتر كبير بين الإسلام والغرب، وكذلك طبعاً بين الإسلام والعرب المسيحيين من جهة، وبين اليهودية من جهة أُخرى. وذلك لأن إسرائيل، سواء عن حق أو عن باطل، تعتبر عميلة للغرب والمستفيدة من دعم غربي في سعيها لتحويل ما تسميه "القدس الموحَّدة" إلى "عاصمة أبدية" لها.

ومسار السلام الذي بدأ في أوسلو لم يحسِّن الوضع. ويعود ذلك جزئياً إلى أن قضية القدس، بمقتضى اتفاق أوسلو، أُجلت إلى مرحلة المفاوضات بشأن الوضع النهائي، وجزئياً لأن إسرائيل استمرت في اندفاعها لاستيطان القدس الشرقية وجوارها على الرغم من أوسلو، وجزئياً بسبب تشريع الكونغرس الأميركي الذي ينص على نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس سنة ١٩٩٩.

ويجب ألاّ تساور أحداً أية أوهام. فإذا كان ثمة، في ظل حكومة العمل، ضوء خافت في نهاية النفق بالنسبة إلى مستقبل القدس، فإن ذلك الضوء قد أُطفئ اليوم. إذ إن الليكود قد يبدأ مفاوضات نهائية بشأن القدس، وقد لا يفعل ذلك، لكن حتى لو فعل، فإن الغالب على المفاوضات سيكون من طبيعة حوار الطرشان، وبحيث لا

* محاضرة ألقاها المؤلف، في الأصل، بالإنكليزية في مؤتمر عن القدس عقد في جامعة جورج تاون بواشنطن في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وصدرت بالإنكليزية أيضاً في كتيب نشره مركز التفاهم الإسلامي – المسيحي في جامعة جورج تاون.

تؤدي إلى نتيجة مشرفة للعرب والمسلمين. وهذا بالضرورة سيلحق ضرراً فادحاً بمصالح المسلمين والمسيحيين العرب في المدينة، وكذلك بالعلاقات المستقبلية بين الإسلام والغرب عامة.

وما يزيد في مخاطر التفجر التي قد تنطوي عليها نتيجة كهذه، هو تقاطع طيف فريد من التطورات التي من شأنها أن تفاقم تلك النتيجة مثل: انبعاث اليمين الديني بين المسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء؛ ما يبدو أنه بحث الغرب عن عدو جديد يحل محل الشيوعية؛ الإحساس المتصاعد لدى المسلمين كافة بمحاصرة الثقافة الإسلامية إزاء زحف الثقافة الغربية العارم. وفي الفترة التي سيتقرر فيها مصير القدس على طاولة المفاوضات، كما يبدو، فإن ذلك سيتواكب مع الانتخابات الأميركية لاحقاً في هذه السنة؛ ومع فرحة النصر في الذكرى الثلاثين للاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية، وفي الذكرى المئوية للمؤتمر الصهيوني الأول، وكلتاهما في سنة ١٩٩٧؛ ومع الذكرى الخمسين لإقامة إسرائيل في سنة ١٩٩٨؛ ومع تزامن حكومة ليكودية مع مرحلة مفاوضات الوضع النهائي التي يفترض أن تنتهي في سنة ١٩٩٩– ويأتي ذلك كله مترافقاً مع مشاعر رؤيوية وتوجس على كل الجبهات ونحن نقترب من نهاية الألف الثانية بعد الميلاد.

وواضح أنه ليس هناك كثير مما يدعو إلى التفاؤل بالنسبة إلى مستقبل القدس. والخطر الذي يحلّق في وجهنا يكمن في الذكريات على مختلف مستويات الوعي على الجانبين؛ ذكريات نبعت من الصراع التاريخي بشأن القدس، وهي تذهب بعيداً إلى الوراء، إلى ظهور الإسلام في القرن السابع للميلاد. وهذا بالضبط ما يجعل كل هذا الكلام اللامسؤول عن "صدام الحضارات" يحدث مثل هذا الرنين.

وهكذا يمكن لتضافر هذه الأوضاع كلها أن يوفر جواً تتحول القدس فيه فعلاً إلى محفز على مواجهة مديدة تمتد طويلاً في القرن الحادي والعشرين، حيث تصطف قوى المسيحية الغربية واليهودية في جانب، وقوى الإسلام والمسيحية العربية في الجانب الآخر.

إن المنطلق الرئيسي لأنصار مذهب "صدام الحضارات" هو أن الإسلام يقع خارج التراث اليهودي – المسيحي. وهذا هراء، لأن منطلق الإسلام الرئيسي هو أنه

مكمل، بل هو ذروة للتراث اليهودي – المسيحي من الكتب المقدسة. ففي الإسلام، يحتل موقعاً مركزياً مفهومُ أن من أغراض الله أن يكشف عن ذاته للجنس البشري منذ الخليقة عبر سلسلة من الأنبياء والكتب المقدسة. وفي مقدم تلك الكتب تأتي التوراة والأناجيل، لكن القرآن هو الوحي الأخير. ويورد القرآن ذكر ثمانية عشر من الآباء العبرانيين والملوك الأنبياء بالتكريم، مع أن محمداً (ص) هو الأخير، الخاتم، من بين الأنبياء السالفين. ومن بين هؤلاء الأنبياء العبرانيين الثمانية عشر، يمنح القرآن موقع الصدارة لإبراهيم، الذي يوصف بأنه مسلم وباني الكعبة بالذات، أقدس مقام في الإسلام. وفي التراث الإسلامي، إبراهيم هو خليل الله – ومن هنا فالمدينة التي اشتهر أنه دفن فيها، حبرون في الضفة الغربية، تعرف بالعربية باسم الخليل، ليس إلاّ. وكذلك، فموسى هو كليم الله، بينما يوسف هو الصدّيق. وأبو بكر، الخليفة الأول، يكنَّى الصدّيق تبعاً ليوسف، نظراً إلى صدقه وإيمانه الراسخ برسالة محمد (ص) النبوية. ومؤخراً، حظرت السلطات الدينية الإسلامية في مصر فيلماً مصرياً معتبرة ذلك تدنيساً لمقامه بسبب تصويره يوسف بصرياً.

طبعاً، هناك خلافات عقائدية رئيسية بين الإسلام والمسيحية، كما هي الحال بين اليهودية والمسيحية، بشأن المفاهيم الأساسية إياها، الثالوث، والصلب، والقيامة، لكن الأديان الثلاثة تعبد الإله ذاته.

ويولي القرآن يسوع المسيح منزلة خاصة جداً. فلقد ولد من مريم العذراء، بإرادة إلهية، ويسوع هو كلمة الله؛ وهي كلمة الخلق "كُن"، التي ألقاها الله في مريم. وهو روح من الله، ومبارك. وهو الآية والرحمة. وقد جاء بالبيّنات والحكمة. كما أعانه الله بالروح القدُس. وقد نُظر إلى المسيح على أنه يمتلك قوى عجائبية خاصة لا يعزوها القرآن إلى محمد (ص) نفسه. وبحسب القرآن، تكلم المسيح في المهد، وشفى المرضى، وأحيا الموتى.

ومريم، كذلك، هي موضع تبجيل خاص في القرآن، ويرد اسمها على امتداد القرآن من أولى الآيات المكية إلى المتأخرة المدينية. وكما ذكر أعلاه، تُمجَّد ولادة العذراء على أنها البشارة. ويورد القرآن قول مريم إلى الملاك الذي بشّرها بولادة طفل ذكر: "قَالَتْ أنَّى يكُونُ لِي غُلامٌ ولَمْ يمسَسْنِي بَشَرٌ".[1] فأجاب الملاك: "وَإذْ قَالتِ الملائكةُ يا مَرْيَمُ إنّ اللهَ

اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ واصْطَفَاكِ على نسَاءِ العَالِين".[٢] وعقب ذلك، وصف مخاضها في آيات قرآنية رائعة الجمل، عميقة الوقع في النفوس.[٣]

وهكذا، فاليهود والمسيحيون كانوا "أهل الكتاب"، ينتمون إلى ذات التراث من الكتب المقدسة. وبصفتهم هذه، كفلت لهم في الإسلام حرية العبادة والملكية، ولم يُكْرَهوا على اعتناق الإسلام.

هذا كله يفصح عن الطريقة التي ينظر الإسلام بها إلى كل من اليهودية والمسيحية – وهو منظور يغيب كلياً عن الطريقة التي تنظر بها كل من اليهودية والمسيحية إلى الإسلام.

(٢)

ونظراً إلى إدراك الإسلام للقرابة الحميمة مع اليهودية والمسيحية، فإن الكثير مما هو مقدس لدى اليهودية والمسيحية هو مقدس لدى الإسلام أيضاً. والكثير من ذلك يتمركز في القدس. وفضلاً عن ذلك، فالقدس مقدسة لأسباب إسلامية صرفة. وبناء عليه، فالقدس بالنسبة إلى الإسلام مقدسة ثلاثاً.

فالقدس قِبلة الصلاة التي توجه إليها المسلمون الأولون قبل أن تصبح مكة قِبلتهم. وإلى اليوم، يعرف المسلمون القدس بأنها "أُولى القِبلتين". وقد تكرست قدسيتها في الآية القرآنية التي تصف إسراء النبي محمد (ص) من مكة إلى القدس.[٤] وبحسب الرواية الإسلامية، فإن محمداً (ص) عرج من القدس إلى السماء، إلى ما هو "قاب قوسين" من الحضرة الإلهية.[٥]

وإسراء الرسول (ص) إلى القدس ومعراجه منها أصبحا مصدر إلهام لمجموعة واسعة من أدبيات التقوى الإسلامية، لأجيال متعاقبة من المحدِّثين ومفسِّري القرآن والمتكلمين والصوفيين. وفي هذه الأدبيات، يروى عن الرسول (ص) وصفه لزيارتيه إلى جهنم والسماء، وتبرز القدس في صميم المعتقدات الإسلامية، النصّية والمجازية، فيما يتعلق بالحياة بعد الموت. وهذه الأدبيات لا تزال في التداول منذ فجر الإسلام حتى يومنا هذا، وفي اللغات التي يتكلمها ما يقارب المليار مسلم: التركية والفارسية، الأوردية والهندية، الملاوية والجاوية. وإلى يومنا هذا، يُحتفل بليلة المعراج سنوياً في

أرجاء العالم الإسلامي في السابع والعشرين من الشهر السابع بحسب التقويم الإسلامي، وذلك بالروايات عن وقائع الحدث وبالمواكب وبإقامة الشعائر الدينية الخاصة، بالصوم والصدقة. وجدير بالذكر أن قصة المعراج كانت مصدر إلهام لدانتي، كبير شعراء الغرب المسيحي، في "الكوميديا الإلهية"، التي يحمل الكثير من مبناها والعديد من موضوعاتها شبهاً لافتاً لروايات المعراج الإسلامية.(٦)

وتقوم صلة خاصة بين القدس وأحد أركان الإسلام الخمسة — الصلوات اليومية الخمس. فبحسب التقليد الإسلامي، أصبحت إقامة الصلوات اليومية الخمس فرضاً في جميع أنحاء العالم الإسلامي، في أثناء معراج الرسول (ص)، وبعد أحاديث جرت بينه وبين موسى.(٧)

وفي موازاة تلك المجموعة من الأدبيات المتعلقة بالإسراء والمعراج، هناك مجموعة ضخمة من الكتابات التعبدية عن فضائل القدس. وقد بدأت هذه في نهاية القرن التاسع للميلاد، ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. وفي هذه الكتابات يرد أن القدس هي موقع يوم الحشر ويوم الدين عندما يظهر المسيح الدجال ويُهزم. وتفصِّل هذه الكتابات الثواب الخاص الذي ينتظر المؤمن الذي يؤمُّ القدس ويصلي، أو يجاور، أو يصوم، أو يتوفى فيها. وهي أيضاً تبيِّن عمق اعتراف الإسلام بمراسيه العبرية والمسيحية.

ودعوني، لبيان ذلك، أقتطف مثالين: الأول من برهان الدين الفزاري، الواعظ في المسجد الأموي في دمشق، والمولود سنة ١٢٦٢م، إذ يقول:

وصرَّة الأرض بيت المقدس ويحشر الله تعالى

محمداً (صلعم) وأمته إلى بيت المقدس وأول ما

انحسر ماء الطوفان عن صخرة بيت المقدس

وجمع الله تعالى الأنبياء لرسول الله وصلى بهم

إماماً ببيت المقدس وحملت النخلة رطباً جنياً

في بيت المقدس وأول بقعة بنيت على الأرض

كلها موضع صخرة بيت المقدس وبشَّر الله تعالى

مريم بعيسى في بيت المقدس وفضّل الله مريم

على نساء العالمين في بيت المقدس والطل الذي

ينزل بيت المقدس شفاء من كل داء لأنه من

جنان الجنة.[8]

والمثال الثاني كتب بعد نحو ٤٠٠ عام، في سنة ١٦٨٩م، على يد عبد الغني النابلسي، العالم الرائد والصوفي الأبرز في أيامه في بلاد الشام:

مولاي داود جئنا إلى بابكم [يعني

القدس] بالذل والندم

نرجو نداكم فأنتم ساحة الكرم

جئت الخليفة أرجو فضله فعسى

من فيضه مدد يأتي لذي عدم

مولاي داود قد جاء عن مدائحكم

في محكم الذكر والتنزيل والحكم

مولاي داود حصنا من دروعكم

فحصنوا عبدكم كي يشتفي ألمي

مولاي داود قد طابت منازلكم

وعم فضلكم للعرب والعجم.[9]

(٣)

في سنة ٦٣٨م، فتح العرب المسلمون، بمساعدة العرب المسيحيين المحليين، القدس. وخلال ما يقارب ٣٠٠ عام قبل ذلك، كانت القدس مدينة مسيحية صرفة (حيث كان اليهود قد مُنعوا من الإقامة بها). وحتى نهاية الحرب العالمية الأُولى، وفيما خلا الفترة الصليبية الفاصلة، ظلت القدس تحت الحكم الإسلامي المستمر، أي لمدة تقارب أحد عشر قرناً — وهي أطول من الفترة التي انقضت منذ غزو النورمانديين

لبريطانيا، وتزيد ثلاثة أضعاف عن الفترة التي مضت منذ أن أطلّت سفينة ماي فلاور (Mayflower) على شواطئ أميركا أول مرة.

وقد جاء عمر، الخليفة الثاني بعد أبي بكر، شخصياً لتلقي استسلام القدس من دون غيرها من المدن، وذلك تكريماً للمدينة المقدسة. وقد أمّن عمر سكان القدس المسيحيين على أرواحهم وممتلكاتهم وكنائسهم، وضمن حرية عبادتهم. وهذه الضمانات عرفت باسم "العهدة العمرية"، التي أرست قواعد السلوك إزاء سكان القدس من غير المسلمين للأجيال اللاحقة، وتحديداً لفاتحي القدس المسلمين اللاحقين: صلاح الدين (١١٨٧م)، والسلطان العثماني سليم (١٥١٦م) .[١٠] وفعلاً، فإنه لدى دخول الأخير القدس، عرضت عليه نسخة عن العهدة العمرية، فوضعها على رأسه طاعة واحتراماً.[١١]

إن الشهامة والنبل اللذين أبداهما هؤلاء الفاتحون المسلمون وهم في أوج قوتهم العسكرية والسياسية تجاه "الآخر" – سكان المدينة من غير المسلمين – يتعاكسان مع سلوك فاتحي المدينة الآخرين، من قبل ومن بعد. إذ يقول ستيفن رنسيمان، مؤرخ الحملات الصليبية المشهور، إن الفرسان الصليبيين لّما فتحوا مدينة القدس غاصوا حتى رُكَب خيولهم في دماء مَن ذبحوا من السكان المدنيين، المسلمين واليهود،[١٢] بينما سُمح لليهود بالعيش بأعداد متزايدة في المدينة تحت حماية المسلمين بعد دخول عمر وصلاح الدين وسليم إليها.[١٣]

وتبرز المفارقة الأكثر وضوحاً في تكريم المسلمين القدس في عمارتها. وما يُعرف في الغرب بأنه جبل الهيكل كان خالياً عندما دخل عمر المدينة. وقد استعمله البيزنطيون مكباً للنفايات. أمّا بالنسبة إلى المسلمين، فكان يضم الصخرة التي انطلق منها معراج الرسول. ويروي المؤرخون المسلمون أن الخليفة عمر بدأ ينظف المكان بنفسه، حاملاً التراب بعباءته الشخصية. وتبعته حاشيته وجيشه إلى أن تم تنظيف الرقعة كلها، ثم رُشّت بالطيب، وبنى عمر عليها المسجد الإسلامي الأول.[١٤] وفي الأدبيات اليهودية الرؤيوية المعاصرة، اعتُبر فتح القدس على يد عمر عتقاً وتحرراً من ظلم البيزنطيين.[١٥]

وحذا خليفتان من السلالة الأموية في دمشق حذو عمر: عبد الملك (ت ٧٠٥م)

وابنه الوليد (ت ٧١٥م)، فشيدا على التوالي مسجدي قبة الصخرة والأقصى الرائعين، واللذين يضفيان الجمال الساحر على مدينة القدس إلى يومنا هذا. ومسجد قبة الصخرة هو أقدم بناء قائم لمسجد في الإسلام – أقدم من المسجدين القائمين في مكة والمدينة.[١٦] والكتابة على قبة الصخرة هي أقدم ما لدينا من أجزاء مؤرخة من القرآن.[١٧] وعبر العصور التالية، وفي ظل عهود إسلامية متعاقبة حكمت من دمشق وبغداد والقاهرة وإستنبول، شيدت تشكيلة واسعة من الأبنية والمؤسسات في القدس على أساس من الإحساس بالارتباط الحميم بالمدينة والتكريم لها: مساجد ومدارس ودور قرآن ودور حديث وأربطة وخوانق وزوايا ومقامات وترب وسبل ودور للأيتام وأسواق وحمامات وبرك وفنادق ومطابخ للحساء. كما شيدت مزارات لتخليد ذكرى الإسراء والمعراج، أو أحد الآباء العبرانيين، أو موضوع يتعلق بالآخرة ويوم البعث والحساب. وقد تمت صيانة هذه الأبنية عبر نظام من الوقف الدائم الذي انطوى أحياناً على تخصيص مداخيل قرى كاملة لهذا الغرض في فلسطين أو سورية أو مصر. وكان الواهبون هم الخلفاء والسلاطين والقادة العسكريون والعلماء والتجار ورجال الدولة، بمن فيهم عدد من النساء. وتشهد أعمالهم الخيرية على أهمية القدس كمركز إسلامي للإقامة والحج والاعتكاف والصلاة والدراسة والدفن.[١٨] وتتجلى أبرز مساهمة لافتة للنظر من العصر العثماني في الأسوار الفخمة التي تحيط بـ "المدينة القديمة" الراهنة. وفي فورة النصر الأولى لحرب ١٩٦٧، أراد بن – غوريون أن تدمَّر هذه الأسوار لأنها كانت معلماً شاخصاً يذكّر بالطابع الإسلامي البارز للمدينة.[١٩]

لقد ركزتُ حتى الآن على الرابطة الإسلامية بالقدس، لأن معرفة الغرب بهذا الجانب هي الأقل. لكنْ ما يُعْرَف، أو ما يرد ذكره في الغرب عن الرابطة التاريخية والعاطفية الحميمة بصورة خاصة بين المسيحيين الفلسطينيين في العصر الحديث وبين القدس، هو قليل أيضاً. فالجماعة المسيحية الأولى كانت تتألف كلياً تقريباً من معتنقيها المقدسيين اليهود. وقبل خراب الهيكل على يد تيطس سنة ٧٠م، قاد القديس سيميون، الذي تذكَّر تحذير المسيح من خراب المدينة الوشيك، أتباعه المقدسيين إلى بيلا (خربة الفحل) في شرق الأردن. وعاد هؤلاء إلى القدس ليعيشوا بين أطلالها بعد تدميرها.[٢٠] وكان القديس مكاريوس، مطران القدس، هو الذي حصل سنة ٣٢٥م

على إذن الإمبراطور قسطنطين في تدمير المباني الضخمة التي شيدها هدريان فوق الأماكن اليهودية والمسيحية المقدسة التي كان خربها.[21] وكان التراث الشفوي المحلي الذي حفظته الجماعة المسيحية المقدسية خلال ٢٠٠ عام بين هدريان وقسطنطين هو الذي كشف موقعي الجلجلة والقيامة تحت ركام الطبقات العليا من مباني هدريان المهدمة. وقد مهد ذلك الطريقَ أمام التراث العمراني البيزنطي العظيم في القدس.[22] والمسيحيون الفلسطينيون اليوم هم الأحفاد الأقرب روحياً ونسباً إلى تلك الجماعات المسيحية المبكرة قبل الإسلام.

(٤)

إن قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ أوصى بدولة يهودية وأُخرى فلسطينية، وكذلك بنظام خاص بالقدس – في "جزء منفصل" تحت وصاية الأمم المتحدة. وضم هذا "الجزء المنفصل" مدينة القدس كلها في حدودها البلدية تحت الانتداب. وأضيف إلى هذه المنطقة نحو ٢٠ قرية عربية. وكان عدد سكان هذا "الجزء المنفصل" أقل قليلاً من ١٠٠,٠٠٠ يهودي ونحو ١٠٥,٠٠٠ عربي.

والأمر الأهم الواجب تذكره بشأن قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، فيما يتعلق بالقدس، هو أن المدينة لا تقع في أي من الدولتين المتصوَّرتين، اليهودية أو الفلسطينية – ومن هنا "الجزء المنفصل".

وأكثر ما يجري تذكّره بالنسبة إلى قرار الأمم المتحدة بالتقسيم هو أن العرب رفضوه واليهود قبلوا به. وفي الواقع، فإن العرب رفضوه، باستثناء الملك عبد الله، والقيادة الرسمية اليهودية قبلت به. لكن ما لا يُتذكر هو أن المعسكر الصهيوني التنقيحي لم يقبل بالتقسيم، هو ومنظمتاه الإرهابيتان، الإرغون وجماعة شتيرن (اللتين يتحدر الليكود منهما مباشرة). وفي الوقت نفسه، فإن القبول اللفظي بالتقسيم من قِبل القيادة اليهودية الرسمية لم يعنِ القبول بـ "الجزء المنفصل" للقدس الذي كان جزءاً عضوياً من خطة الأمم المتحدة للتقسيم. وكما تشهد الخطة دالت، التي وضعتها الهاغاناه،[23] فإن القيادة اليهودية كانت مصممة على ربط الدولة اليهودية المتصوَّرة بالقدس في "الجزء المنفصل". إلاّ إنه لمّا كان "الجزء المنفصل" يقع عميقاً داخل

الأراضي العربية، في وسط الدولة الفلسطينية المتصوَّرة، فإن إنجاز ربطه لم يكن ممكناً إلاّ عسكرياً. ومبكراً، منذ نيسان/أبريل ١٩٤٨ – قبل نهاية الانتداب البريطاني وقبل دخول الجيوش العربية النظامية – قامت القوات اليهودية بهجومين عسكريين رئيسيين من أجل احتلال القدس: أحدهما من تل أبيب في اتجاه القدس عبر الأراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة الفلسطينية، والآخر من الحي اليهودي داخل المدينة ذاتها.[٢٤] وفي مسار الهجوم الثاني، سقط كل ما يشكل اليوم القدس الغربية في يد الهاغاناه، وارتُكبت الجزرة في دير ياسين على أيدي مجموعتي الإرغون وشتيرن، اللتين قادهما رئيسا الحكومة السابقان مناحم بيغن ويتسحاق شمير، على التوالي.

وحتى قبل النهاية المحددة للانتداب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، فإن هدف الهاغاناه لم يكن احتلال كل منطقة القدس البلدية فحسب، بل أيضاً احتلال المنطقة الأكبر، أي "الجزء المنفصل" ذاته بكامله.[٢٥] ولم يُحبَط إلاّ في اللحظة الأخيرة عبر تدخل الجيش العربي الأردني الخاضع لحكم الملك عبد الله، جد الملك حسين بن طلال.

وبذلك، فإن السيطرة اليهودية الراهنة على القدس الغربية وما يسمى "الممر" الذي يصلها بالساحل تحققت عبر الاحتلال العسكري خرقاً لقرار التقسيم الذي ولد الدولة اليهودية نفسها. وهذا هو السبب في أن المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، لم يعترف قط إلى الآن، بصورة واضحة، بالسيادة الإسرائيلية حتى على القدس الغربية.

وبالنسبة إلى آثار حرب ١٩٦٧، هناك حجتان تدفع إسرائيل بهما لتبرير احتلالها القدس الشرقية وأعمالها هناك منذئذ: الأُولى أن الأردن منع الوصول إلى حائط المبكى في الفترة ما بين هدنة ١٩٤٩ وحرب ١٩٦٧. والأُخرى أن الملك حسين أطلق الطلقات الأولى في القدس في حرب ١٩٦٧.

وقد طُرح منع الوصول بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٦٧ مثالاً للتعصب الإسلامي. وهذا هراء، كما يتضح من أكثر من ألف عام من معاملة المسلمين لليهود في القدس. وكما يتضح من السجل التاريخي فإن حائط المبكى لم يشكل قط، قبل بروز الصهيونية السياسية، موضوع خلاف عربي – يهودي.[٢٦] أمّا الوصول إلى حائط المبكى ما بين

سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٧ فقد كان ضحية حرب ١٩٤٨ ذاتها، إلى جانب الكثير من الضحايا الأُخرى – مثل الـ ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني وفقدان أملاكهم وأراضيهم في عشرين مدينة وأكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية.[٢٧]

وأخذاً في الاعتبار تشديد إسرائيل المتكرر على الوصول إلى حائط المبكى ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٧، يمكن للمرء أن يتساءل عن حرية الوصول اليوم إلى الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة التي يحرم منها مئات آلاف الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وغزة الذين يُمنعون من دخول "القدس الموحدة" بموجب سياسات الإغلاق الإسرائيلية المستمرة.

وقد أعطى "ذنب الحرب" الذي اقترفه الحسين بإطلاق الطلقات الأُولى في القدس في حزيران/يونيو ١٩٦٧، إسرائيل ما يسمى حجة "الدفاع عن النفس" التي تستخدمها كتبرير شامل لاحتلالها القدس الشرقية ولجميع أفعالها هناك منذئذ. وما لا يرد له ذكر هو أن "الطلقات الأُولى" للحسين جاءت عقب هجوم إسرائيل المفاجئ على مصر، والذي كان قطع شوطاً بعيداً في صباح ٥ حزيران/يونيو ذلك. ولعل التعليق الأكثر دلالة على هذا كله هو ما جاء على لسان يتسحاق رابين، رئيس هيئة الأركان خلال حرب ١٩٦٧:

> في سنة ١٩٤٨ أُجبرنا على ترك القدس الشرقية بين أيدي العدو. ومنذ انفجار الحرب الراهنة [١٩٦٧] لازمَنا الشعور بأن علينا ألاّ نضيع هذه الفرصة التاريخية ثانية.[٢٨]

وفي نظرة إلى الوراء، فإنه لمما يدعو إلى السخرية ملاحظة الحماسة التي يُحتضن بها الحسين اليوم، لا من قِبل حزب العمل فحسب بل من الليكود أيضاً، في حين يستمر فلسطينيو القدس الشرقية يعاقَبون جراء ما يُدَّعى أنه "ذنب الحرب" الذي اقترفه سنة ١٩٦٧.

(٥)

واليوم، فإن المفهوم الأساسي الذي يشكل جوهر كل نقاش بشأن القدس هو "وحدة القدس". ومن ناحية المبدأ، فإن المفهوم يبدو خليقاً بالمدينة الذهبية وأهميتها الكونية للإنسانية.

إلاّ إنه لدى تفحص أكثر تدقيقاً، يبرز واقع مختلف.[٢٩] ما نسبته ٦٦ في المئة مما يسمى "القدس الموحَّدة" هو أراض احتُلت بالقوة سنة ١٩٦٧: منها ٥ في المئة كانت بلدية القدس الأردنية؛ و٦١ في المئة هي أراض من الضفة الغربية ضُمت عنوة وقسراً إلى منطقة البلدية الأردنية. وقبل سنة ١٩٤٨، كانت الملكية اليهودية على الأرض من الـ ٦٦ في المئة هذه أقل من ٣ في المئة.[٣٠] وحتى الحي اليهودي من البلدة القديمة كان يهودياً بالاستئجار بصورة رئيسية؛ فأغلبية الحي كانت تخص عائلات مقدسية قديمة بصفة وقف (إسلامي).[٣١]

وفيما يخص الـ ٣٤ في المئة الباقية من "القدس الموحَّدة"، والتي تشكل اليوم القدس الغربية،[٣٢] فإن الأملاك التابعة لليهود هناك قبل سنة ١٩٤٨ لم تتعدّ في مجموعها ٢٠ في المئة؛ والباقي يخص فلسطينيين مسيحيين ومسلمين وهيئات مسيحية دولية.[٣٣] وكان هذا القطاع يضم الأحياء السكنية الفلسطينية الأكثر ثراءً، وكذلك أغلبية القطاع التجاري الفلسطيني.

والقدس الغربية هذه ضمت أيضاً أراضي القرى التي احتُلت أو دُمرت، مثل دير ياسين ولفتا وعين كارم والملحة وروميما والشيخ بدر وخلة الطرحة. وأغلبية مباني الحكومة الإسرائيلية في هذه المنطقة، بما فيها الكنيست، بنيت على أرض فلسطينية؛ وبذلك تكون الكتلة الكبرى من "القدس الموحَّدة" هي، بكل بساطة، أرض محتلة ومنزوعة الملكية بصورة تعسفية.

وفيما يتعلق بالسكان في هذه "القدس الموحَّدة"، فهناك نحو ١٧٠,٠٠٠ يهودي يعيشون راهناً في مستعمرات أُقيمت في تلك الأجزاء من القدس التي احتُلت سنة ١٩٦٧، بينما كان نحو ٣٠٠٠ يهودي فقط يعيشون في تلك المناطق ذاتها قبل سنة ١٩٤٨.[٣٤] وفي المقابل، فإنه إلى هذا اليوم لم يسمح فعلاً لأي فلسطيني بالعيش في القدس الغربية، في حين أن أكثر من ٣٥,٠٠٠ هربوا أو طُردوا من ذلك الجزء من المدينة خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها. وهذا الرقم يضم سكان القرى التي ذُكرت تواً، والتي أُلحقت بحدود مدينة القدس الغربية بعد سنة ١٩٤٨.[٣٥]

وليست الحدود البلدية الموسعة الراهنة للقدس هي تخوم طموحات إسرائيل بالنسبة إلى القدس. فإسرائيل طوقت القدس الشرقية بأطواق من المستعمرات على

أراضي الضفة الغربية خارج الحدود البلدية للمدينة لكنها متواصلة معها. والخطة، التي أصبحت في طور متقدم كثيراً، هي دمج هذه المستعمرات في بلدية القدس الموحَّدة من أجل خلق القدس الكبرى أو القدس الحاضرية. وفي حكم الليكود، ستدفع هذه الخطة قدماً بوتيرة أكثر سعاراً حتى مما كانت في حكم العمل. وستغطي القدس الحاضرية بالنتيجة ضعف مسطح بلدية "القدس الموحَّدة" الراهن.[٣٦] والهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجيا بالنسبة إلى إسرائيل، هو أنه بمقدار ما تنتزع أرض فلسطينية من الضفة الغربية تحت شعار القدس الحاضرية، يتقلص المجال المادي والسياسي والنفسي الذي يتبقى للفلسطينيين هناك في الضفة الغربية. ويمكن للمرء أن يعتمد على نتنياهو لدفع هذه الاستراتيجيا إلى مداها الأقصى، من دون رادع أو وازع.

(٦)

سريعاً بعد أن أعلن بلفور تصريحه سنة ١٩١٧، أخبر مجلس وزرائه:

> الصهيونية، أكانت على حق أم على باطل، حسنة أم سيئة، تضرب جذورها في تقاليد قديمة جداً. وهي للحاجات الراهنة، وللآمال المستقبلية أكثر أهمية من رغبات وأهواء الـ ٧٠٠,٠٠٠ عربي الذين يقطنون تلك الأرض القديمة.[٣٧]

وبمعنى ما، كان وعد بلفور ردَّ الغرب على ما كان صلاح الدين أخبر ريتشارد قلب الأسد قبل ٨٠٠ عام في رسالة قبل مغادرة ريتشارد فلسطين:

> القدس إرثنا كما هي إرثكم. من القدس عرج نبيّنا إلى السماء، وفي القدس تجتمع الملائكة. لا تفكر بأنه يمكن لنا أن نتخلى عنها أبداً. كما لا يمكن بأي حال أن نتخلى عن حقوقنا فيها كطائفة مسلمة. أمّا بالنسبة إلى الأرض فإن احتلالكم لها كان شيئاً عرضياً وحدث لأن المسلمين الذين عاشوا في البلاد حينها كانوا ضعفاء. ولن يمكّنكم الله أن تشيدوا حجراً واحداً في هذه الأرض طالما استمرت الحرب.[٣٨]

وإذا كان وعد بلفور هو ردّ الغرب في القرن العشرين على صلاح الدين، فإن الشكل الخاص الموالي للصهيونية الذي اتخذه الرد كان نتيجة التطورات الخطرة التي حدثت داخل المسيحية منذ الحملات الصليبية الكاثوليكية. وهذه التطورات الخطرة

كانت حركة الإصلاح الديني وبروز البروتستانتية، وتشديدها القوي على العهد القديم. وقد وصل هذا الثمل بالعهد القديم إلى ذروته في بريطانيا التطهرية خلال القرن السابع عشر. ثم همد في القرن الثامن عشر – عصر العقلانية – فقط ليعود ويشحن بزخم، جزئياً كردة فعل على الثورة الفرنسية، في بعث الإنجيلية التبشيرية مبكراً في القرن التاسع عشر، مترافقاً ذلك مع دعوتها المثابرة إلى "عودة" اليهود إلى فلسطين.

وكان القائد العلماني للإنجيلية الإنكليزية في القرن التاسع عشر هو اللورد آشلي، إيرل شافتسبري. لكن إذا كان شافتسبري، كما تورد المؤرخة اليهودية الأميركية باربره توخمان، قد حمل التوراة مشيراً إلى "عودة" اليهود إلى فلسطين قبل أن يولد مؤسس الصهيونية تيودور هيرتسل بـ ٢٠ عاماً، فقد حمل السيفَ الإمبريالي في الاتجاه نفسه تعاقبٌ من السياسيين البريطانيين بدءاً باللورد بالمرستون.[٣٩] وبصورة رمزية، نُقل المطران الإنجيلي البريطاني الأول، الذي جرى تعيينه في القدس سنة ١٨٤١، على متن زورق تابع للأدميرالية [البحرية البريطانية].[٤٠]

إنه في هذا التراث، الذي جمّد تاريخ فلسطين في الإطار الزمني للعهد القديم، تكلم بلفور. وهذا بالذات هو التراث الذي، في رأيي على الأقل، يكمن إلى حد كبير في خلفية تشريع الكونغرس الأميركي المعاصر فيما يتعلق بالقدس.

وإذا كان ربطي بين وعد بلفور والحملات الصليبية قد يبدو للبعض مبالغاً فيه، فقد يكون من الجدير ملاحظة أن هجوم اللورد أللنبي في اتجاه القدس في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧، بضعة أسابيع بعد الوعد إياه، قد قصد صاحبه منه أن يكون "هدية عيد الميلاد" للشعب البريطاني.[٤١] ويجدر كذلك ملاحظة أن رسماً كاريكاتورياً في الأسبوعية اللندنية الشهيرة، *Punch*، معلماً باحتلال أللنبي للقدس جاء بعنوان "الحملة الصليبية الأخيرة". وقد رسم ريتشارد قلب الأسد يحلّق في القدس قائلاً: "أخيراً يتحقق حلمي".[٤٢] وبصورة مماثلة، فإن النصب التذكاري للسير مارك سايكس، صاحب شهرة سايكس – بيكو، ومهندس النظام الجديد في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى الذي توفي سنة ١٩١٩، هو "تمثال مزخرف بالنحاس، يرتدي درعاً ويحمل سيفاً وتحت قدميه جثة مسلم، وفوقه دَرْج دُوّن عليه

[باللاتينية] ابتهجي يا أورشليم." والنصب موجود في سليدمير، يوركشاير، موطن السير مارك.[٤٣]

(٧)

ما هي احتمالات حل سلمي مشرّف في القدس؟ في الواقع القائم، ولا سيما أن الليكود في السلطة، الاحتمالات صفر. غير أن ذلك لا يعني أن البراعة الإنسانية عاجزة عن ابتداع مثل هذا الحل، أو أن عناصره عصية على التحديد. لكن من الأهمية بمكان لابتداعه ألاّ يكون حاضراً في الذهن مدى التغييرات الواسعة النطاق التي تمت على الأرض منذ سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ فحسب، بل أيضاً مدى عدم توازنها لمصلحة أحد الأطراف. وبهذه الطريقة، نلحظ كلاً من السياسة الواقعية واعتبارات الإنصاف. طبعاً، إن الوضع كما تطور في القدس ليس إلاّ صورة مصغرة عما جرى في جميع أرجاء فلسطين الانتداب منذ سنة ١٩٤٨. لكنْ تماماً بسبب مغزى القدس كصورة مصغرة في الصراع الأوسع فإننا، في بحثنا عن حيّز وسط بين الظلم الملموس وسراب العدل الكامل، ننشد في القدس قوة الشفاء المحتملة لمصالحة تاريخية.

فما هي عناصر مثل هذه المصالحة في القدس؟ لا أشك إطلاقاً في أنها يجب أن تقوم على المبادئ الأربعة الرئيسية التالية:

١ – لا احتكار للسيادة في شطري المدينة كليهما من قِبل طرف واحد. وهذا هو المفتاح الرئيسي.
٢ – لا أرستقراطية بين الأديان الثلاثة تمنح أحدها وضعاً مميزاً على حساب الدينين الآخرين.
٣ – لا علاقة غالب ومغلوب، سالب ومسلوب، قالع ومقتلع، في العلاقات بين سكان القدس.
٤ – الاعتراف المتساوي بالبعدين، الديني والسياسي على السواء، للقدس بالنسبة إلى الأطراف كافة. فجوهر مسألة القدس كان – ولا يزال – هو بالضبط العروة التي لا انفصام عنها بين البعدين، العلماني والديني. فليست القدس

كأية مدينة أُخرى. وفي الأوضاع التي تلفها هذه الأيام، لا يمكن للقدس أن تكون عاصمة لأية أمة واحدة، أو لأي مذهب واحد.

وأعتقد أن أي شخص منصف سيوافق على أنه لا يزال في الإمكان التوافق على هذه المبادئ الأربعة، من دون انتهاك أي من الحقوق الشرعية اليهودية أو الإسرائيلية. وهاكم، للسجل، اقتراحي ذا النقاط العشر لعمل ذلك:

١ – تكون القدس الشرقية عاصمة فلسطين ببلديتها الخاصة في الحدود البلدية الموسعة لسنة ١٩٦٧؛ وتكون القدس الغربية عاصمة إسرائيل.

٢ – تتبع الحدود بين القدس الغربية والشرقية خطوط سنة ١٩٦٧، لكن تكون مفتوحة في الاتجاهين – "سيادة من دون أسوار" – بموجب ترتيبات أمنية متفق عليها.

٣ – يحظى الحي اليهودي في البلدة القديمة، ورحبة حائط المبكى، والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون، بمنزلة إقليمية خارجية (extraterritoriality).

٤ – يبقى عدد متفق عليه من المقيمين اليهود بالقدس الشرقية بصفة مواطنين إسرائيليين، بينما تبقى أحياؤهم الخاصة تابعة لبلدية القدس الشرقية الفلسطينية، وتحت السيادة الفلسطينية وفق نظام خاص.

٥ – تكون لكل ديانة المسؤولية القصرية عن أماكنها المقدسة ومؤسساتها، لكن مجلساً كنسياً مشتركاً برئاسة دورية سيقوم بتعزيز الانسجام بين الأديان الثلاثة وطوائفها.

٦ – تقوم هيئتان مركزيتان، واحدة على المستوى الوزاري والأُخرى على مستوى البلدية. وتكون كل منهما برئاسة دورية، وتعنى الأولى بالقضايا السياسية والثانية بالقضايا البنيوية التحتية بين شطري المدينة.

٧ – الأراضي التي صادرتها إسرائيل ولم تبن عليها في القدس الشرقية يجب إعادتها إلى أيد فلسطينية.

٨ – الخيار بين التعويض أو العودة يجب أن يُمنح للفلسطينيين المقدسيين.

٩ – تعالج مسألة المستعمرات اليهودية خارج الحدود البلدية الموسعة لسنة ١٩٦٧ في مفاوضات الوضع النهائي بشأن المستعمرات في الضفة الغربية.
١٠ – ستكون هناك فترة انتقالية متفق عليها.

(٨)

وكمقدسي عتيق ومواطن أميركي حديث، تنتابني الهواجس فيما يخص وجهتنا في القدس إنْ ثابرت السياسة الأميركية الراهنة تجاه القدس على حالها. فما يريده رئيس الحكومة نتنياهو في القدس ليس سراً. والسؤال الحاسم هو ما إذا كانت واشنطن ستعطيه فسحة حرية العمل في القدس التي منحتها لسلفيه. لا وقت هناك لوضع ثبت بالتراجعات المتدرجة عن الكلمات الأكثر جرأة فيما يتعلق بالقدس، التي تفوهت بها إدارات أميركية سابقة عبر خمسة عقود –[٤٤] وهو تراجع وصل إلى حجم الهزيمة المنكرة في إدارة كلينتون، وذلك في الظاهر لتشجيع الميول السلمية لدى رئيسي الحكومة السابقين: رابين وبيرس.

إن مشكلة القدس تضاعفت بحقيقة أن الموقع الذي اختير لسفارة الولايات المتحدة المتوقعة في الحي السكني الفلسطيني سابقاً – البقعة – في القدس الغربية هو، إذا استعملنا التعبير الملطف، ملك فلسطيني "مصادَر".

وبالتأكيد، فإن موقف الإدارة ضد وقفة الكونغرس الأخيرة التي كانت بلا حياء "مَلَكية أكثر من الملك" في نقل السفارة، يلقى الترحاب.[٤٥] لكن حتى هذا الموقف يبدو أنه يشير إلى أن قضية النقل هي مسألة وقت فحسب.

والمشكلة في نقل السفارة هي أنه التعبير الأعلى للاعتراف. وأخذاً في الاعتبار إصرار واشنطن على قدس "موحدة"، يبقى السؤال الأعظم: بأية قدس ستعترف واشنطن؟ القدس الغربية أم القدس الغربية مضافاً إليها بلدية القدس الأردنية سابقاً أم القدس الغربية مضافاً إليها بلدية القدس الأردنية سابقاً بالإضافة إلى حدود القدس الشرقية البلدية الموسعة؟ أم القدس الغربية بالإضافة إلى بلدية القدس الأردنية سابقاً بالإضافة إلى حدود القدس الشرقية البلدية الموسعة إضافة إلى الطوق الواسع من المستعمرات خارج البلدية في الضفة الغربية؟

عندما استعملت الولايات المتحدة مفهوم القدس غير المقسمة أول مرة، كان هذا المفهوم منسجماً مع إصرار الولايات المتحدة على تطبيق قوانين الاحتلال بالحرب ومعاهدة جنيف.[٤٦] فهل ما زالت الحال على ما كانت عليه، أم أن دعم واشنطن اليوم لِـ "وحدة" القدس يرمي من خلال التعمية إلى التغطية على تخليها عن موقفها المبدئي السابق؟

وأنا أقول "عبر التعمية" لأن واشنطن والعالم كله على علم بأن الوحدة الوحيدة القائمة بين شطري القدس اليوم قد جاءت، مع الاختلاف في الأوضاع، عبر الضم العسكري على غرار ما فعله هتلر بتشيكوسلوفاكيا عشية الحرب الكونية الثانية.

إن المجرم الرئيسي في هذا التعتيم من جانب الولايات المتحدة هو الكونغرس الأميركي، الذي يسلك كأنه يمتلك تفويضاً سماوياً للتصرف في مستقبل القدس من دون الالتفات إلى مشاعر مئات الملايين من المسيحيين والمسلمين في جميع أرجاء العالم. ويجري التعامل مع المسألة كأنها مادة أُخرى مدرجة في جدول أعمال الكونغرس الداخلي. لكنها ليست ككل المواد الأُخرى من هذا القبيل؛ إذ هي لا تمنح حتى مجاملة عقد جلسة لمناقشة عامة بشأنها. وهكذا، وفيما يتعلق بالقدس، فالعملية الديمقراطية في الولايات المتحدة معلقة. والمحاسبة العلنية تطرح جانباً، وما يبقى لدينا هو سياسة تحاك خلسة في دهاليز الكونغرس. وهذا في مسألة تلامس هيبة الولايات المتحدة وصدقيتها كونياً، والتي إذا لم تجد لها حلاً ففي إمكانها فعلاً أن تنذر بصدام الحضارات الذي يتنبأ به البعض.

إنه ليس رصيداً للولايات المتحدة أن تقترن بأهداف الحدّ الأقصى الإقليمية والسياسية لإسرائيل في القدس، والتي هي مركزية في أيديولوجيا الليكود.

إنه ليس ذخراً للولايات المتحدة أن تقترن بالتلفيق الديني الأصولي الذي ستضفيه حكومة الليكود على ادعاءاتها القصرية في القدس.

إنه ليس ذخراً للولايات المتحدة أن تعيّن موقعاً لسفارتها على أرض فلسطينية مصادرة، الأمر الذي يُعتبر بمنزلة تصديق، بمفعول رجعي، لموجات إسرائيل المتعاقبة من مصادرة أملاك اللاجئين الفلسطينيين ونزع ملكية أصحابها عنها.

القدس الفلسطينية، بما فيها الأماكن الإسلامية المقدسة والأوقاف، ليست ميراثاً لأي صاحب منصب عربي في أية عاصمة عربية، وإنما هي ميراث لمليار مسلم ولشعب فلسطين العربي.

إن مساحة عاصمة داود القديمة تشكل، في حد ذاتها، أقل من ١ في المئة مما يسمى اليوم القدس الموحَّدة.(٤٧) وليست الاعتبارات الدينية، أو التاريخية، أو الاقتصادية، أو الأمنية، هي التي تحدِّد حالياً ملامح حدود القدس البلدية الموسعة، ناهيك بحدود القدس الليكودية الكبرى، وإنما ما يحددها هو عملية التلاعب الجائر بلا رحمة بحدود الآخرين، والموظفة في خدمة قومية أنانية عمياء لا ترى إلاّ ذاتها، وروحية تحدٍ فظّة للرأي العام العالمي. وإذا كانت هذه الروحية تستمد بأسها من موارد ذاتية فهي أيضاً تستمده، وبالقدر إياه، من خزان التساهل اللامتناهي الذي يمتد من كابيتول هيل [الكونغرس] إلى جادة بنسلفانيا [البيت الأبيض].

إن فكرة صدام الحضارات بعيدة عن كونها أحدث التكهنات؛ فهي بضاعة قديمة روّج لها روديارد كِبْلنغ في مقولته: "الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب ولن يلتقي الاثنان أبداً." لكن طرح الفكرة في حد ذاته ليس ببراءة القديم الذي عفا عليه الزمن؛ فهو يحمل طابع الحتمية المتحيز، وينذر بالسوء فيما ينطوي عليه من احتمال لتحقيق الذات. وعيبه الأكبر أنه يلغي المبادرة الإنسانية. وهذا هو السبب في أن حلاً قابلاً للحياة يجب أن يخطف هدير كل الاسترجاعيين – من الصليبيين والصليبيين بالوكالة والجهادات والجهادات المضادة.

وهذا هو السبب في أن على أولئك الملتزمين بحل سلمي مشرّف أن يتوحدوا لإيقاف قوى الأصولية – إسلامية ومسيحية ويهودية – التي تتهادى نحو موعدها في القدس، في مكانها.(٤٨)

لكن إزاء التطورات الأخيرة في إسرائيل بوجه خاص، ما من سبيل لحدوث ذلك من دون تولي الدولة الوحيدة التي لديها القوة، والمصلحة القومية، والواجب الخُلُقي، القيادة على هذا الصعيد.

لقد اقتطفت أعلاه كلمات صوفيَّيْن مسلمَيْن. وأود أن أختم بكلمات صوفي مسلم آخر هو جلال الدين الرومي الذي لا يضاهى:

مكان العبادة الذي أقامه سليمان،

وسمي المسجد الأقصى، لم يشيد من تراب

وماء وحجارة...

كل جزء منه روح ويتجاوب

مع كل سواه. السجاد ينحني للمقشة.

المطرقة والباب يتمايلان معاً

كأنهما موسيقيان.

ويذهب سليمان هناك كل صباح ليهدي الناس

بالقول، وبالفعل،

الذي هو الحكم الأعمق، فالملك ليس سوى

وهم حتى يقوم بكريم الفعل.(٤٩)

المصادر

(١) مريم، الآية ١٩.

(٢) آل عمران، الآية ٤٢.

(٣) مريم، الآيات ٢١ — ٣٤.

(٤) الإسراء، الآية ١.

(٥) النجم، الآية ٩.

(٦) Miguel Asin, *Islam and the Divine Comedy*, translated and abridged by Harold Sunderland (London: John Murray, 1926), esp. pp. 67-76.

(٧) "Salat," *Shorter Encyclopaedia of Islam* (Leiden, 1974), p. 492.

(٨) برهان الدين الفزاري، "كتاب بعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس"، ترجمه إلى الإنكليزية تشارلز د. ماثيوس تحت عنوان:

Palestine-Mohammedan Holy Land, Yale Oriental Series, Researches, vol. XXIV (New Haven: Yale University Press, 1949), pp. 32-34.

(٩) "الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية"، مخطوطة في حيازة الكاتب، ص ١٢١.

(١٠) Abdul Aziz Duri, "Jerusalem in the Early Islamic Period, 7th-11th Centuries AD," in K.J. Asali, ed., *Jerusalem in History* (New York: Olive Branch Press, 1990), p. 106ff.

(١١) F.E. Peters, *Jerusalem* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1985), p. 479ff.

(١٢) Sir Steven Runciman, *A History of the Crusades* (Cambridge: Cambridge University Press, 1951), vol. 1, p. 118ff.

(١٣) Dan Bahat with Chaim T. Rubinstein, *The Illustrated Atlas of Jerusalem* (New York: Simon & Schuster, 1989), pp. 83, 107, 116; Amnon Cohen, *Jewish Life Under Islam: Jerusalem in the Sixteenth Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984), p. 14ff.

(١٤) Peters, op. cit., p. 185ff.

(١٥) Ibid., p. 192.

(١٦) Philip K. Hitti, *History of the Arabs* (London: MacMillan, 1940), p. 264.

(١٧) O. Grabar, "Kubbat al-Sakhra," in *Encyclopaedia of Islam*, vol. 5 (Leiden: E.J. Brill, 1980), p. 298.

(١٨) Michael Hamilton Burgoyne, *Mamluk Jerusalem* (Published on behalf of the British School of Archeology, Jerusalem, by World of Islam Festival Trust, 1987).

(١٩) Evan M. Wilson, *Jerusalem, Key to Peace* (Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1970), p. 129.

(٢٠) *A Survey of Palestine* (Jerusalem: Her Majesty's Stationery Office, Government Printer, 1946), reprinted by Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1991, vol. II, p. 881.

(٢١) Ibid., p. 884.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) Walid Khalidi, "Plan Dalet Revisited" with Appendices A, B, C, D, E, *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1 (Autumn 1988), pp. 3-70; Appendices B and C are translations from Hebrew of Plan Dalet.

(٢٤) Ibid., Appendix C, p. 36; Uri-Bar Joseph, *Israel and TransJordan in the War of 1948* (London: Frank Cass, 1987), p. 64ff, including map on p. 67.

(٢٥) Benzion Dinur, ed., *Sefer Toldot Hahaganah (The History of the Haganah)*, 8 vols. (Tel Aviv: The Zionist Library, Maarakhot, 1954-1972), chap. 70, p. 1395ff.

(٢٦) *Report of the Commission by His Majesty's Government-with the Approval of the League of Nations to determine the rights and claims of Moslems and Jews in connection*

with the Western or Wailing Wall at Jerusalem (London: Her Majesty's Stationery Office, 1931), reprinted by Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968, p. 25ff.

(٢٧) Walid Khalidi, ed., *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992).

(٢٨) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston: Little Brown & Co., 1979), p. 111.

(٢٩) النسب المئوية الإجمالية التالية للقدس الشرقية والغربية من مجموع مساحة القدس "الموحدة"، كما هي اليوم، تقوم على التقدير التالي لمساحة كل منهما على الترتيب: القدس الغربية سنة ١٩٤٨، ١٦,٢٦١ دونماً، أي ما يعادل ١٤٪، القدس الغربية سنة ١٩٦٧، ٢٣,٠٠٠ دونم إضافي أو ٢٠٪، أي أنهما معاً تساويان ٣٩,٢٦١ دونماً أو ٣٤٪؛ القدس الشرقية تحت حكم الأردن سنة ١٩٦٧، ٦٠٠٠ دونم أو ٥٪، القدس الشرقية الموسعة على يد إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧، ٦٧,٠٠٠ دونم إضافي أو ٦١٪، أي أنهما معاً تساويان ٧٣,٠٠٠ دونم أو ٦٦٪.

تقدم سارة كامنكر (عضو سابق في مجلس بلدية القدس ومسؤولة عن تخطيط الأحياء الفلسطينية) الأرقام التالية على الترتيب بالنسبة إلى القدس الشرقية تحت الحكم الأردني وأراضي الضفة الغربية التي ضمتها إسرائيل لتوسيع حدود القدس الشرقية: ٦٥٠٠ دونم تحت حكم الأردن، إضافة إلى ٦٤,٠٠٠ دونم ضمت على يد إسرائيل، وهو ما يجعل إجمالي مساحة القدس الشرقية ٧٠,٥٠٠ دونم (دراسة قدمتها كامنكر عن "القدس العربية" في الندوة ٢١ لمركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورجتاون، ١٨-١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

ويقدم جيفري أرونسون النسب المئوية الإجمالية التالية: القدس الغربية ٣٥٪، القدس الشرقية تحت حكم الأردن ٤٪، القدس الشرقية (مضافاً إليها المساحة التي ضمت إلى القدس الأردنية) ٥٩٪. وهكذا، فإن القدس الغربية تشكل اليوم ٣٥٪ من القدس "الموحدة"، بينما تشكل القدس الشرقية ٦٣٪ (بما يترك ٢٪ غير محسوبين).

"Settlement Monitor," *Journal of Palestine Studies*, vol. XXV, no.1 (Autumn 1995), p. 136.

أمّا ميرون بنفنيستي فيقدم الأرقام المتعلقة ببلدية القدس الأردنية والمساحة الإضافية المضمومة على أنها ٦٠٠٠ دونم و٦٧,٠٠٠ دونم على التوالي.

Jerusalem: The Torn City (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976), p. 113.

(٣٠) ملكية الأراضي اليهودية ما قبل سنة ١٩٤٨ في القدس الشرقية الراهنة كانت محدودة جداً. ففي داخل البلدة القديمة ضمت الحي "اليهودي" الذي لم تتجاوز مساحته ٥ دونمات. وخارج البلدة القديمة ضمت مستشفى هداسا ومجمع الجامعة العبرية على جبل المشارف (سكوبس)، وكلاهما لا يتجاوز ١٠٠ دونم، ومستعمرتي عطروت ونفي يعقوف بمساحة ٥٠٠ دونم و٤٨٩ دونماً على التوالي.

Jewish Settlement in Palestine, Jewish National Fund Head Office, Jerusalem (March 1948), pp. 2 and 52 respectively.

(٣١) بحسب بنفنيستي (Benvenisti, op. cit., p. 239)، ضمت الأملاك اليهودية قبل سنة ١٩٤٨ نحو ٢٠٪ من الحي اليهودي، الذي كانت أغلبية أملاكه تخص عرباً ينتمون إلى عائلات المدينة القيادية كانوا يؤجرون أملاكهم

إلى اليهود "لقاء أجر منخفض جداً."

(٣٢) أنظر الحاشية ٢٩ أعلاه.

(٣٣) Sami Hadawi, "Jerusalem," Map With Statistics (New York: Palestine Arab Refugee Offices, 1951?).

وكان هداوي موظفاً رفيع المستوى سابقاً في دائرة تسوية الأراضي في فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

(٣٤) بحسب بنفنيستي (Benvenisti, op. cit., p. 154)، عاش ١٧٠٠ يهودي في الحي اليهودي في بداية سنة ١٩٤٨. وكان عدد المستوطنين اليهود قبل سنة ١٩٤٨ في عطروت ونفي يعقوف (أنظر أعلاه الحاشية ٣٠) ٢٠٠ شخص في كل منهما.

(٣٥) بحسب بنفنيستي (Benvenisti, op. cit.)، "أكثر من ٢٠,٠٠٠ عربي غادروا القدس الغربية"، وهذا لا يشمل سكان القرى المدرجة أسماؤها هنا.

(٣٦) للاطلاع على خطط إسرائيل بالنسبة إلى القدس الكبرى، أنظر:

"A Jerusalem Primer," in *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories* (Washington, D.C.: Foundation for Middle East Peace), February 1994.

(٣٧) "Memorandum by Mr. Balfour (Paris) Respecting Syria, Palestine and Mesopotamia, 1919," in E.L. Woodward and Rohan Butler, eds., *Documents on British Foreign Policy 1919-1939*, First Series, vol. IV, 1919 (London: Her Majesty's Stationery Office, 1952), p. 340ff.

(٣٨) بهاء الدين بن شدّاد، "النوادر السلطانية"، تحرير م. أ. صبيح (القاهرة، ١٩٢٧ – ١٩٢٨)، ص ١٨٧.

(٣٩) Barbara W. Tuchman, *Bible and Sword* (New York: New York University Press, 1989), p. 175ff.

(٤٠) Ibid., p. 206.

(٤١) Theo Larsson, *Seven Passports for Palestine* (Sussex: Longfield, 1995), p. 26.

(٤٢) Jonathan Riley-Smith, ed., *The Oxford Illustrated History of the Crusades* (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 384.

(٤٣) Ibid.

(٤٤) فيما يلي نماذج من تصريحات سابقة لإدارات متعددة:

(أ) "للجماعة الدينية العالمية مطالب في القدس لها الأسبقية على المطالب السياسية لأية أمة معينة..."

Secretary of State Dulles, address to nation, June 1, 1953 (*Department of State Bulletin*, vol. 28, no. 729, June 15, 1953), p. 832.

(ب) "إن منظورنا كان، ولا يزال، أن مستقبل القدس مسألة تقع في صلب قرار مجلس الأمن ٢٤٢، سنة ١٩٦٧."

US United Nations Rep. Goldberg, UN Security Council, May 21, 1968 (Provisional Verbatim Record, 1426th Meeting, S/PV. 1426), pp. 6-7.

(ج) "إن نزع ملكية المباني أو مصادرتها، وبناء المساكن على مثل هذه الأرض، وتدمير المباني أو مصادرتها، بما فيها تلك التي لها أهمية تاريخية أو دينية، وتطبيق القانون الإسرائيلي على الأجزاء المحتلة من المدينة، تلحق الضرر بمصالحنا المشتركة في المدينة."

US United Nations Rep. Yost, UN Security Council, July 1, 1969 (Provisional Verbatim Record, 1483rd Meeting, S/PV. 21483), pp. 56-61.

(د) "فيما يتعلق بالسؤال العام عن بناء المساكن وغيرها من المرافق المدنية الدائمة في المنطقة المحتلة، بما فيها القدس، فإن سياستنا هي الدعوة إلى التقيد الصارم باتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، التي إسرائيل هي طرف فيها."

Department of State spokesman Bray III, Press Conference, June 9, 1971 (Daily News Conference's Office of Press Relations, DOS, vol. 61, June 1971), pp. 1-6.

(هـ) "إننا نأسف لعدم اعتراف إسرائيل بمسؤولياتها وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك لأعمالها التي تتناقض مع نص هذه الاتفاقية وروحها. وينتابنا الكرب أن أعمال إسرائيل في الجزء المحتل من القدس تثير قلقاً مفهوماً بأن الحسم النهائي بالنسبة إلى الجزء المحتل من القدس قد يتعرض للإجحاف."

US United Nations Rep. Bush, UN Security Council, September 25, 1971 (Provisional Verbatim Record, 1582nd Meeting, S/PV. 1582), pp. 166-167.

(و) "وزير الخارجية فانس: إذا رجعت إلى سنة ١٩٧٠ والتصريحات التي أدلينا بها في حينه، قلنا آنذاك إن هناك أرضاً محتلة في القدس، بالتحديد القدس الشرقية...

"سناتور سربانس: هل موقف الحكومة الحالي أن القدس الشرقية أرض محتلة؟

"وزير الخارجية فانس: ذلك هو الموقف، نعم."

Secretary of State Vance, Senate Committee on Foreign Relations, March 20, 1980, Committee on Foreign Relations, Senate, 96th Congress, 2nd Session, March 20, 1980 (Washington, D.C.: GPO, 1980), pp. 12, 13, 20, 21, 25-28.

(ز) "سندعم بالكامل الموقف من أن القدس يجب ألاّ تقسم وأن وضعها يجب أن يتقرر بالمفاوضات. إننا لا نعترف بالأعمال الأحادية الجانب فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي..."

Secretary of State Shultz, House Foreign Affairs Committee, September 9, 1982, AFPCD, 1982 Doc. #321 (Washington, D.C.: GPO, 1985).

(ح) "سؤال: هناك تقرير يقول إنك تنظر في نقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس الغربية...

"الرئيس: قرأت ذلك وفوجئت، بنفسي، لسماع أن هناك البعض عن يوصون بذلك. لا، إنني أشعر شعوراً قوياً بأن هذا ليس شيئاً يجب أن نفعله. هذا يجب أن يكون جزءاً من المفاوضات إذا كنا نريد محادثات سلام."

President Ronald Reagan, Q & A on Trip to China, May 1, 1984, pp. RR, 1984 (Washington, D.C.: GPO, 1986), pp. 611-612.

(ط) "إن موقفي هو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول إننا لا نعتقد أنه يجب أن تقوم مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية. وأنا سأدير تلك السياسة على أنها حازمة، وهي

كذلك، وستظهر في أية قرارات نتخذها لنرى ما إذا كان الناس قادرين على التجاوب مع تلك السياسة. وذلك هو منظورنا الذي نتمسك به بقوة."

President George Bush, Press Conference, Palm Springs, CA, March 3, 1990, AFPCD, 1990 Doc. #370 (Washington, D.C.: GPO, 1991), p. 567.

(٤٥) بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٥، قدم السناتور روبرت دول والنائب نيوت غنغريتش مشروعي قرار متطابقين في النص إلى الكونغرس، دعيا الإدارة إلى الشروع في أعمال البناء التمهيدية في موقع السفارة الجديد في القدس قبل نهاية سنة ١٩٩٦، والالتزام بفتحها في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩، تحت طائلة تخفيض مخصصات البناء لوزارة الخارجية في العالم كله للعامين الماليين ١٩٩٧/١٩٩٨ و١٩٩٨/١٩٩٩.

وبتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أُقر قانون نقل السفارة بعد إدخال تعديل عليه بطلب من الإدارة الأميركية، ويقضي هذا التعديل بتعليق مفعول القانون لفترات متتالية من ستة أشهر بطلب من رئيس الجمهورية إذا ما رأى أن مصلحة الأمن القومي الأميركي تستدعي ذلك.

(٤٦) أنظر أعلاه الحاشية ٤٤.

(٤٧) أنظر:

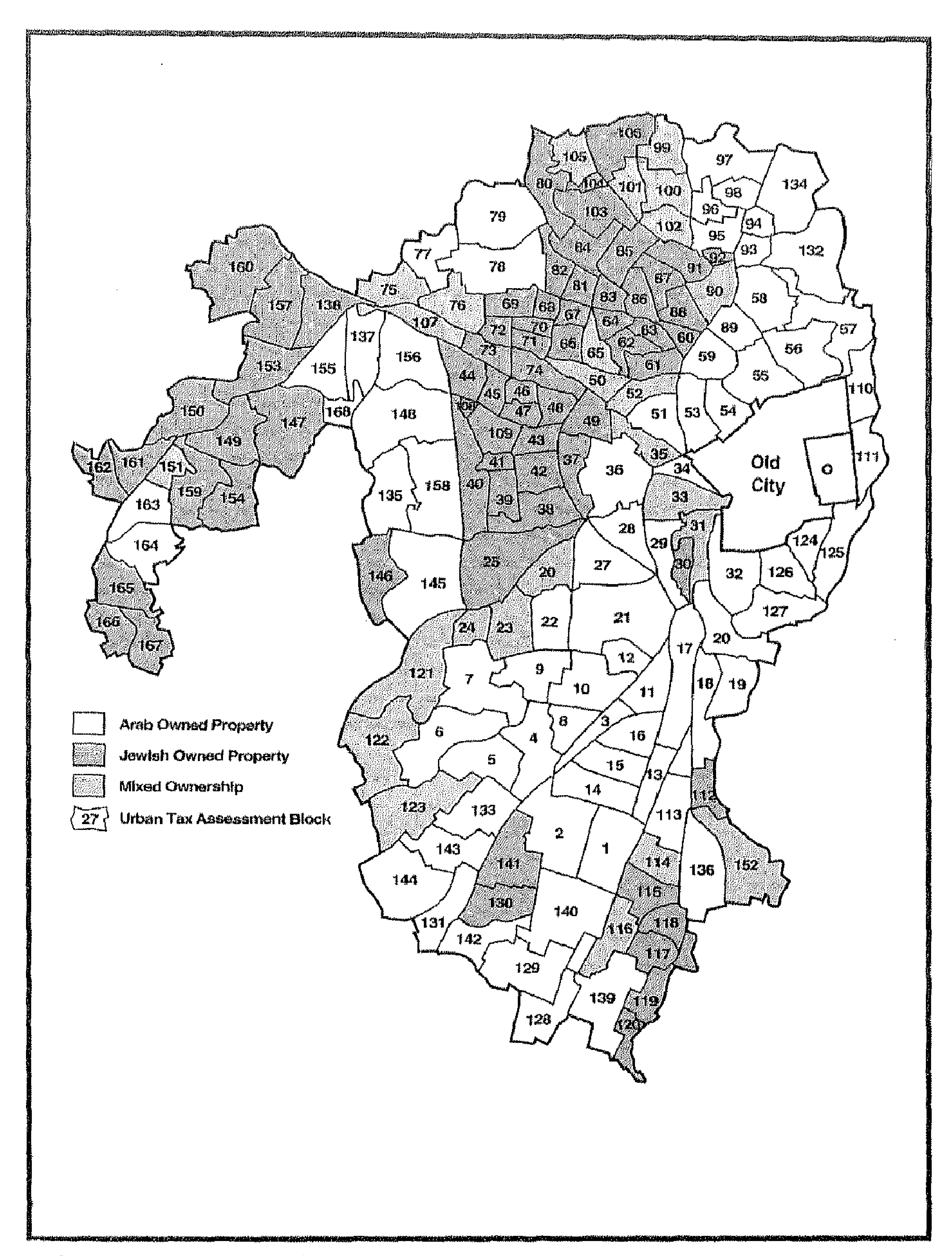
Bahat with Rubenstein, op. cit., p. 30.

(٤٨) بالنسبة إلى الأصولية اليهودية في إسرائيل والخطر الذي تطرحه إزاء الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، أنظر:

Ian Lustik, *For the Land and the Lord* (New York: Council on Foreign Relations, 1988).

(٤٩) "The Far Mosque," *The Essential Rumi*, translated by Coleman Barks with John Moyne (San Francisco: Harper, 1995), p. 191.

خريطة عقارية للقدس سنة ١٩٤٧

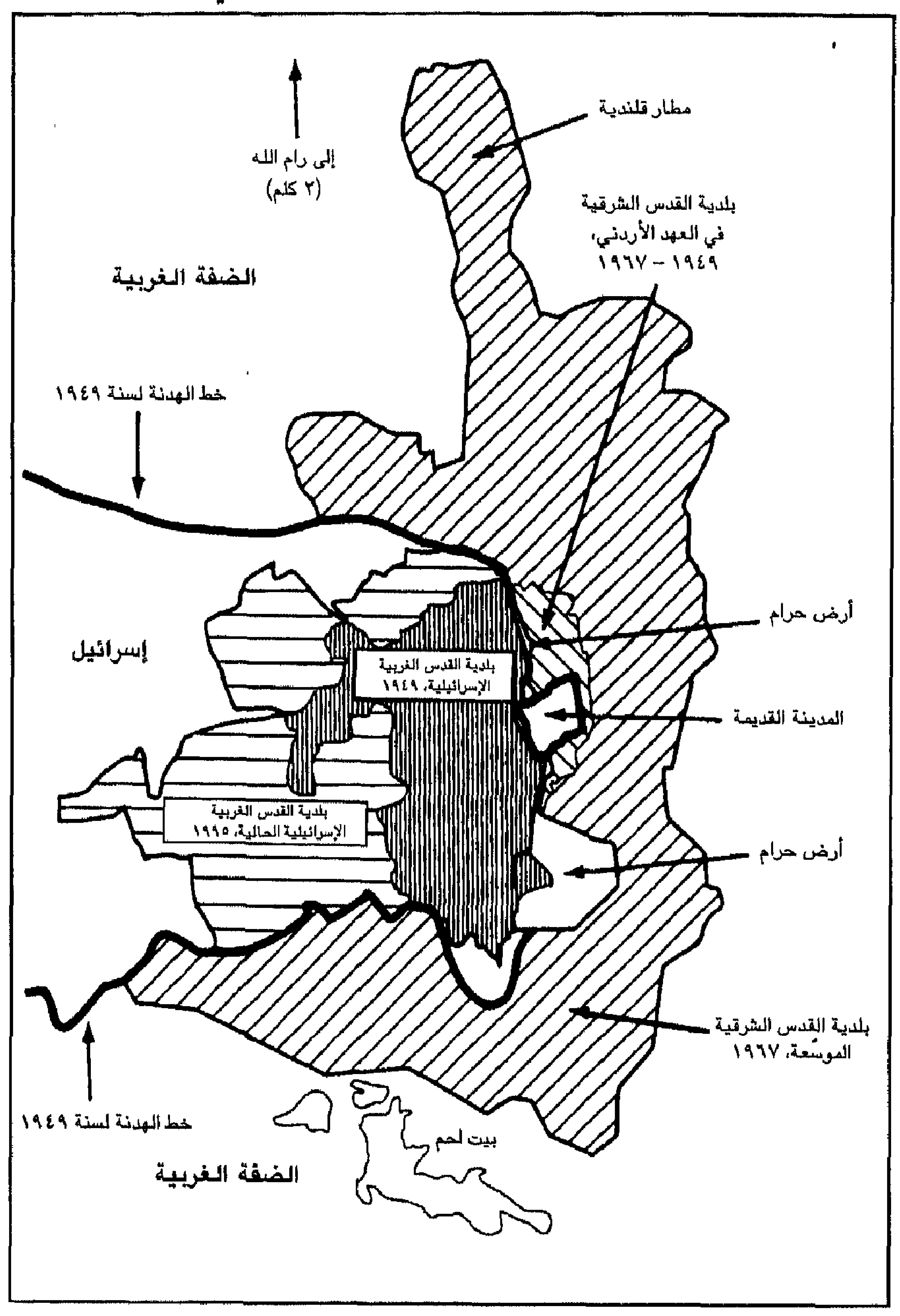


الأحواض الضريبية المدينية للقدس في عهد الانتداب. تبيّن الأحواض الزرق الغامقة الأملاك اليهودية، والأحواض البيض الأملاك العربية. وتشير الأحواض الزرق الفاتحة إلى الملكية المختلطة، أي أن بعض قسائمها ملك لليهود، وبعضها الآخر ملك للعرب.

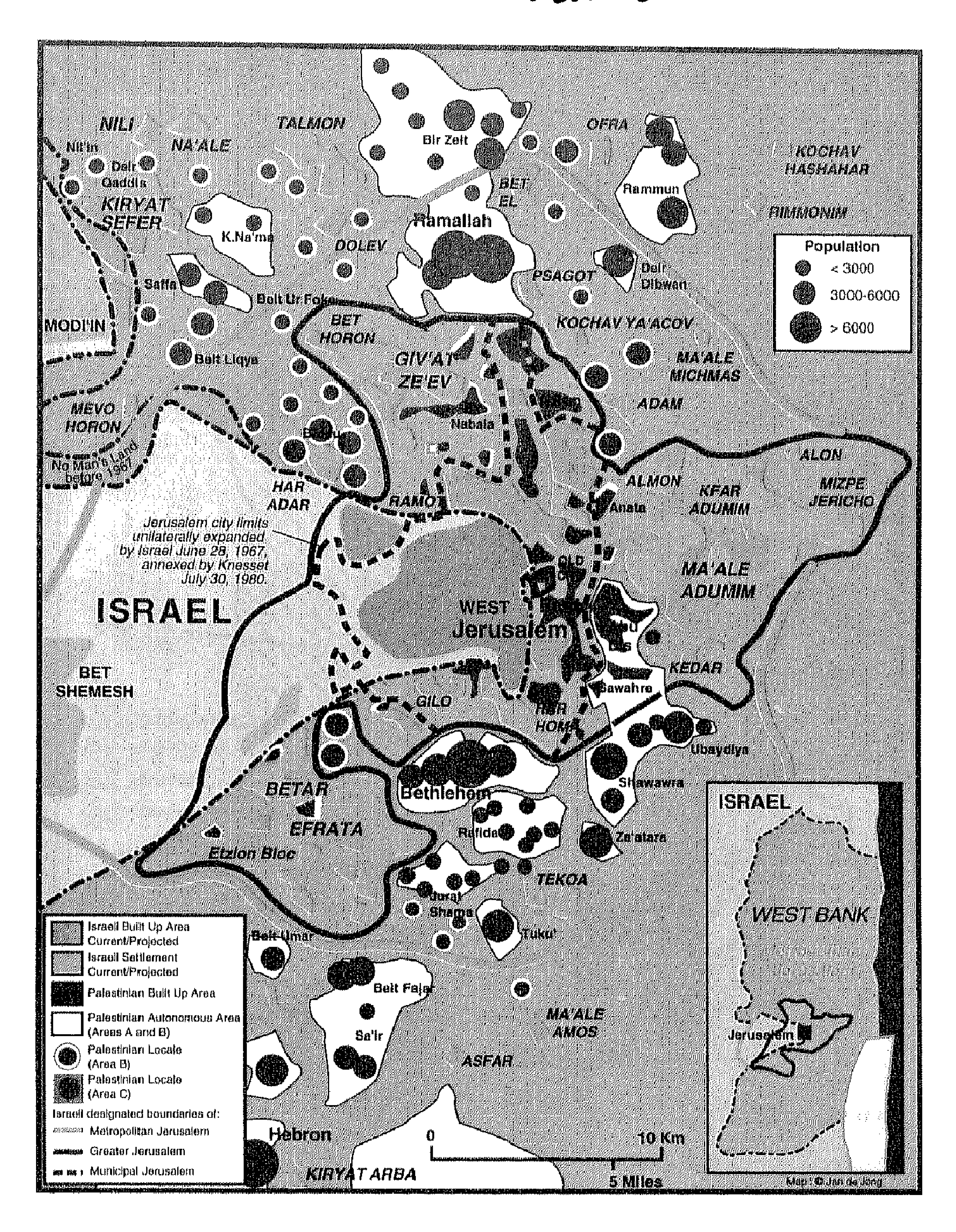
(Sami Hadawi based on British Palestine Survey Maps).

الرقم الأساسي للأحواض الضريبية للقدس هو ٣٠,٠٠٠، وبالتالي فالحوض الضريبي ١ يصبح ٣٠,٠٠١ والحوض الضريبي ١٦٨ يصبح ٣٠,١٦٨.

حدود بلدية القدس الموسّعة شرقاً وغرباً
وخط الهدنة (١٩٤٩ - ١٩٦٧) الفاصل بين شطري المدينة



القدس الكبرى والقدس المتروبوليتانية



بلدية القدس الموسعة بعد سنة ١٩٦٧، وحدود القدس الكبرى والقدس المتروبوليتانية.
(Jan de Jong for the Foundation for Middle East Peace, 1997).

وليد الخالدي

مؤرخ ومرجع في القضية الفلسطينية. وُلد في القدس، وتخرج من جامعتي لندن وأكسفورد. عمل أستاذاً في جامعة أكسفورد، والجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة هارفرد، وزميلاً باحثاً في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٦. وهو عضو في الأكاديمية الأميركية للآداب والعلوم، وعضو مؤسس في مؤسسة الدراسات الفلسطينية وأمين سرها منذ تأسيسها في سنة ١٩٦٣. كتب الخالدي كثيراً بالعربية والإنكليزية في الشؤون العربية والدولية.

وآخر ما صدر له بالعربية:

- «قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧).
- «كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى ١٩٩٧؛ الطبعة الثانية ١٩٩٨).
- «الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (١٨٩٧ ـ ١٩٩٧)» (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨).
- «خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٩٧)» (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨).
- «دير ياسين: الجمعة، ١٩٤٨/٤/٩» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨).
- «خمسون عاماً على حرب ١٩٤٨: أولى الحروب الصهيونية ـ العربية» (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨).